

Does cultural studies have futures? Should it? (Or what's the matter with New York?) Cultural studies, contexts and conjunctures

Lawrence Grossberg

Abdelbassat Mounadi Idrissi ^a  & Rabie Elgorie ^b 

^a University Ibn Tofail, Kenitra, Morocco

^b Mohammed V University, Rabat, Morocco

ABSTRACT

This paper examines the state of cultural studies, primarily in the United States and Northern Europe. Arguing for a radically contextualist and conjuncturalist understanding of the project of cultural studies, it suggests that cultural studies

emerged in particular forms as a response to a particular geo-historical conjuncture. However, while the conjuncture has changed significantly, these older forms of cultural studies have congealed into a “center” that has limited its ability to contribute to a better understanding of “what’s going on,” of the possible future and the realities and possibilities of both domination and contestation. The paper suggests an understanding of the present conjuncture as a struggle, from both the right and the left, against liberal modernity and the attempt to shape an alternative modernity as the future. It suggests some of the ways cultural studies might have to rethink itself if it is to respond to this conjuncture.

ARTICLE HISTORY

Received 7 November 2025

Accepted 13 April 2026

Published 30 April 2026

KEYWORDS

Cultural Studies, Context, Conjuncture, Modernity

FIELDS OF STUDY

Cultural Studies, Media and Communication Studies, Cultural Politics, Critical Theory



CONTACT Abdelbassat Mounadi Idrissi  abdu.mounadi@gmail.com  English Studies & Cultural Studies, University Ibn Tofail, Kenitra, Morocco.

Cite this article as : Mounadi-Idrissi, A. M., & El-Karii, R. (2026). Does cultural studies have futures? Should it? (Or what's the matter with New York?) Cultural studies, contexts and conjunctures. *Journal Index of Exploratory Studies*, 8(21), 105-137.

© 2026 The Author(s). Published by Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>) which permits use, sharing, distribution, and reproduction in any medium or format for non-commercial purposes only, provided the original work is properly cited. The terms on which this article has been published allow the posting of the Accepted Manuscript in a repository by the author(s) or with their consent, for non-commercial use and in accordance with the license terms.

هل للدراسات الثقافية مُستقبلات؟ وهل ينبغي لها ذلك؟ (أم ما الخطب في نيويورك؟)

لورنس غروسبورغ

عبد الباسط منادي إدريسي (أ)  وربيع الكري (ب) 

(أ) جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب

(ب) جامعة محمد الخامس، المغرب

الملخص

تتناول هذه الورقة وضع الدراسات الثقافية، أساسًا في الولايات المتحدة وشمال أوروبا. وهي، إذ تدافع عن فهم جذري للسياقية والاقتراعية لمشروع الدراسات الثقافية، ترى أنّ هذا الحقل قد تبلور في صيغ مخصوصة استجابةً لاقتراح جيو-تاريخي بعينه. غير أنّ هذا الاقتران قد تغير تغيرًا ملحوظًا، في حين تصلّبت تلك الصيغ الأقدم للدراسات الثقافية وتكاثفت لتشكل «مركزًا» حدّ من قدرتها على الإسهام في فهم أدقّ لما «يجري»، ولما قد يكون عليه المستقبل، وكذلك لوقائع وإمكانات كلّ من الهيمنة والمقاومة. وتقرّح الورقة فهمًا للاقتران الراهن بوصفه صراعًا، من اليمين ومن اليسار على السواء، ضدّ الحداثة الليبرالية، ومحاولةً لصياغة حداثة بديلة بوصفها أفقًا للمستقبل. كما تشير إلى بعض السبل التي قد يتعيّن على الدراسات الثقافية أن تعيد التفكير في ذاتها من خلالها، إن أرادت أن تستجيب على نحو ملائم لهذا الاقتران.

تواريخ هامة

تاريخ الاستلام: 7 نونبر 2025

تاريخ القبول: 13 أبريل 2026

تاريخ النشر: 30 أبريل 2026

الكلمات المفتاحية

الدراسات الثقافية، السياق،

الاقتران، الحداثة، الحداثات البديلة

مباحث المقالة

الدراسات الثقافية، ودراسات

الإعلام والاتصال، والسياسات

الثقافية، والنظرية النقدية

المؤلف المراسل: عبد الباسط منادي إدريسي  abdu.mounadi@gmail.com  الدراسات الإنجليزية والدراسات الثقافية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

لاقتباس المقالة: منادي-إدريسي، ع.، الكري، ر. (2026). هل للدراسات الثقافية مُستقبلات؟ وهل ينبغي لها ذلك؟ (أم ما الخطب في نيويورك؟). مجلة مؤشّر للدراسات الاستطلاعية، 8 (21)، 105-137.

© 2026 المؤلف (ون). منشورٌ من قِبَل المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. تخضع هذه المقالة لشروط رخصة المشاع الإبداعي الدولية: نسب المصنف - غير تجاري 4.0 (CC BY-NC 4.0)، التي تُتيح الاستعمال غير التجاري، والمشاركة، والتكليف، والتوزيع، وإعادة الإنتاج في أي وسيط أو صيغة، بشرط الإشارة المناسبة إلى المؤلف الأصلي/المؤلفين الأصليين وإلى المصدر، مع تضمين رابط الرخصة، وبيان ما إذا أُدخلت أي تعديلات على العمل.

يُقدّم هذا المقال في لحظة معيّنة من تاريخ الدراسات الثقافية (وبطبيعة الحال، ضمن تاريخ جيوسياسي أوسع)، وهي لحظة أرى أنّ من الضروري فيها طرح الأسئلة الواردة في عنوان هذا النص. كما يُقدّم انطلاقاً من موقع مخصوص داخل الدراسات الثقافية وداخل ذلك السياق الجيوسياسي الأوسع، ومن موضع مؤسسي معيّن لإنتاج المعرفة (أي داخل نظام الجامعة الأمريكية الذي يتّسم بدرجة عالية من الاحترافية، والرسملة، والتقنين الشكلي). ومن ثمّ، فإنّ ملاحظاتي في هذه الورقة تبدو، بلا شك، أكثر صلةً بفئات معيّنة من مثقفي الدراسات الثقافية في الولايات المتحدة، غير أنّي أأمل أن تجد صداها، بدرجات وصيغ متفاوتة، لدى باحثين وفاعلين في سياقات، كالسياق المؤسسي والجيوسياسي. وملاحظاتي، بالضرورة، ناقصة؛ ليس فقط لأنني لا أتطرق إلى مؤسسات أخرى ومواقع أخرى لإنتاج المعرفة، أو إلى أمكنة وتواريخ أخرى، بل أيضاً لأنني لا أنخرط بما يكفي في الأسئلة الحاسمة المتعلقة بعلاقات الترابط بين تعدّد المؤسسات والمواقع والأمكنة والتواريخ، أي أسئلة التحالفات، والعبر-وطنية، والعلوم.

ومع ذلك، أودّ أن أتحدّث عن «حال أو أحوال» الدراسات الثقافية و«مستقبلها/مستقبلاتها». فهذا المقال يصدر عن إيماني المتواصل بأنّ العمل الفكري ذو شأن، وأنّه مكوّن حيوي في الصراع من أجل تغيير العالم وجعله أكثر إنسانية، وأنّ الدراسات الثقافية، بوصفها مشروعاً مخصوصاً ونمطاً معيّنًا من الممارسة الفكرية، تمتلك إسهاماً قيّمًا يمكن أن تقدّمه. إنّ الدراسات الثقافية مهمة أيضاً!

ومن الضروري التمييز بين الدراسات الثقافية وبين مجموعة كاملة من الترسّبات التخصصية التي انزلت إلى حدّ ما خارجها من غير أن تعترف دائماً بذلك². وكما ذكرنا، فإنّ «العلاقة بين المشروع والتشكّل علاقة حاسمة على الدوام»، ومن الواضح أنّ ويليامز كان يرى أنّ الدراسات الثقافية ينبغي أن تظلّ خارج تقنيات العزل والانغلاق الخاصة بالتخصصات الأكاديمية، تلك التي تُفضي إلى الابتعاد عن «المشروع الحقيقي» (Williams, 1989, p. 151).

فحين تفصل هذه التخصصات بعضها عن بعض، وتقول: «حسنًا، إنّ الدراسات الثقافية كيان فضفاض وملتبس، لكن يمكننا تحديدها بدقة أكبر، بوصفها دراسات إعلام، أو سوسولوجيا المجتمع المحلي، أو الأدب الشعبي، أو الموسيقى الشعبية»، فإنك بذلك تُنشئ تخصصات قابلة للدفاع عنها، ويمكن للآخرين في الأقسام المختلفة أن يروا أنّها تخصصات مشروعة، وأنّ فيها أعمالاً موثّقة ومقدّمة وفق الأصول الأكاديمية. غير أنّ السؤال عمّا يحدث للمشروع عندئذٍ يظلّ مطروحاً (Williams, 1989, p. 158).

إنّ الدراسات الثقافية مشروعٌ لا يهدف فحسب إلى تشييد تاريخٍ سياسيٍّ للحاضر³، بل إلى إنجازها على نحو مخصوص أي على نحو سياقي جذري، تفادياً لإعادة إنتاج تلك الكالانيات (وكذلك الجوهريات⁴) التي كثيراً ما تميّز الممارسات المهيمنة لإنتاج المعرفة، والتي أسهمت، ربما من غير قصد، في تكريس علاقات الهيمنة واللامساواة والمعاناة التي تسعى الدراسات الثقافية إلى تغييرها. إنّ الدراسات الثقافية تنشُد احتضان التعقيد والطارئية (الكوتنيجنسسية)، وتتجنّب الوجوه والأشكال المتعدّدة للاختزالية⁵.

ويترتّب على ذلك أنّ أيّ تشكّلٍ للدراسات الثقافية ينبغي أن يظلّ في حالة مساءلة مستمرة لسياقيته الخاصة وللأسئلة التي يطرحها على نفسه، وللأدوات التي يستعين بها استجابةً لتلك التحدّيات. وكما يذهب (Hall, 1992, p. 292)، في الجزء الأقلّ اقتباساً من مداخلة في مؤتمر إلينوي سنة 1990، متحدّثاً عن السياق الأمريكي للدراسات الثقافية:

إنَّ الأمر يحتاج إلى طيفٍ كامل من العمل من أجل بيان ما هي [الدراسات الثقافية] في هذا السياق. ما الذي تكونه في علاقتها بهذه الثقافة بما يميّزها فعليًا عن عمل سابق، أو عملي أنجز في مكانٍ آخر. لستُ واثقًا من أنَّ الدراسات الثقافية في الولايات المتحدة قد مرّت فعلاً بتلك اللحظة من التوضيح الذاتي... إنني أرى حقًا أنَّ ما تكونه [الدراسات الثقافية] في أوضاع مخصوصة أمرٌ ذو شأن... إنَّ الأمر يتعلّق بالإدراج الدقيق لنمطٍ معيّن من الممارسة النقدية في لحظة مؤسسية بعينها، وتلك اللحظة هي تحديدًا لحظة الحياة المؤسسية الأكاديمية في هذا البلد. غير أنَّ تلك الحياة المؤسسية ليست سوى السياق الأكثر مباشرةً لعمَلنا بوصفنا مثقفين، ولا يمكن فصلها عن علاقاتها بسياقات أخرى متقاربة ومتراكزة - اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية - أي عن مجمل التشكيل الاجتماعي (social formation).⁶

إنَّ مثل هذا التأمل الذاتي المُسيّق، ومن ثمّ الملموس ضرورةً إذا ما أرادت الدراسات الثقافية أن تستجيب لمطالب السياق (أي للأسئلة التي يطرحها)، ولقيوده وإمكاناته، بما في ذلك الإمكانيات المتناثرة للممارسات والموارد الفكرية التي يمكن أن تُكوّن عملاً فكريًا سياسيًا ملتزمًا داخل ذلك السياق. فالدراسات الثقافية مطالبة دائمًا بأن تُمعن النظر في افتراضاتها بشأن السياق الذي تحلّله، وبشأن موقعها داخله أو علاقتها به. وعليها أن تُخضع أسئلتها ذاتها للمساءلة، وكذلك الفئات والمفاهيم التي تجعل تلك الأسئلة قابلة للتفكير، ولهذا فإنَّ أصعب جزء في أيّ مشروع ضمن الدراسات الثقافية يكون في الغالب هو تحديد السؤال ذاته.

فالسّياق هو بداية أبحاثنا ونهايتها. والمسار الممتدّ من البداية إلى النهاية هو ما يوفّر مقياس نجاحنا في "الرسم الخرائطي" (mapping)، أي في بلوغ وصف/فهم أدقّ للسّياق. وتتطلّب الدراسات الثقافية "تطبيقًا صارمًا... لفرضية الخصوصية التاريخية" (Hall, 1980, p. 336)، حيث يكون موضوع البحث هو تنظيم التشكيل الاجتماعي - عبر السلطة - بوصفه تشكيلاً (configuration) لمواقع وعلاقات لا متكافئة.

ولهذا، مثلًا، حين يكتب Stuart Hall عن Policing the Crisis، يقول:

"لو أنك تناولت العرق (race) بوصفه مسألة تخصّ السود فحسب، لرأيت أثر سياسات القانون والنظام في المجتمعات المحلية، لكنك ما كنت لترى إلى أيّ مدى كانت قضية العرق والجريمة بمثابة موشور لأزمة اجتماعية أوسع بكثير. ما كنت لتنظر إلى الصورة الكبرى. لكنك كتبت نصًا أسود، غير أنك ما كنت لتكتب نصًا في الدراسات الثقافية، لأنك ما كنت لترى هذا التمثيل (articulation) صعودًا إلى السياسيين، وولوجًا إلى المؤسسة القضائية، ونزولًا إلى المزاج الشعبي العام، وإلى السياسة، وكذلك إلى المجتمع المحلي، إلى فقر السود وإلى التمييز" (Hall, 1998b, p. 192).

لقد كان هول يحصر دائمًا على تموضع عمله حول العرق داخل سياقاته الأوسع، كما حين يصحّح:

"لم أعمل قطّ على العرق والإثنية بوصفهما نوعًا من الفئة الفرعية. لقد اشتغلتُ دائمًا على مجمل التشكيل الاجتماعي الذي تمّت عرقلته/تعرقنته (racialized)" (Hall, 1995b, pp. 53-54).

والنتيجة، بطبيعة الحال، أنّ أيّ نقاش لمسائل العرق والإثنية لا يمكن فصله عن التشكيل الاجتماعي المعين الذي

يتموضع فيه نقاش هول ويتوجّه إليه. إنّ Stuart Hall يتّسم بصرامة واتساق واضحين في هذا الشأن، إذ يقول:

لا أدعي أنّ صيغتي الخاصة لمفهوم لا-جوهري للعرق صحيحة على امتداد الزمن. ما يمكنني ادعاؤه لها هو فقط قدرٌ

معين من الحقيقة الاقترانية - ولنقرأ هنا: "السياقية" (Hall, 1997a, p. 157).

أود أن أحاول توضيح الطريقة الخاصة التي تفهم بها الدراسات الثقافية «السياقات»، بوصفها علائقية (relational). وأول ما ينبغي الإقرار به هو أن الدراسات الثقافية تتعامل مع سياقيتها على نحو "عملي" (practically)؛ فلا يجوز أن يُسمح لمفهوم السياق بأن يُسطح كلّ الوقائع، أو أن يُفرد كلّ مجالٍ إقليمي/مجالٍ (territory)، كما لو أنّ الحديث عن السياقات يجعل بالضرورة كلّ أنظمة العلائقية متكافئة، أو يضع كلّ مجال على المستوى أو المقياس نفسه.

ثانيًا، إنّ سياقيتها تروم فهم أيّ حدث فهمًا علائقيًا، بوصفه تكاثفًا لتعيينات وتأثيرات متعدّدة (Frow & Morris, 1993)، وتجسّد التزامًا بانفتاح الواقع الاجتماعي وطارئته (contingency)، حيث يُعدّ التغيّر هو المعطى أو القاعدة. إنّ تصورها للسياق هو دائمًا وحدة معقّدة، مفرطة التعيين (overdetermined) وطارئة.

وغالبًا ما تُعرّف السياقية في الدراسات الثقافية - وبوصفها - نظريّة في التمثيل (articulation)، ترى إلى التاريخ باعتباره جهدًا، أو عمليةً، متواصلًا لصنع العلاقات والبُنى والوحدات، وحلّها، وإعادة صنعها، فوق أرضية الاختلافات⁸. وإذا كانت الواقعية علائقية و متمفصلة، فإنّ هذه العلاقات طارئة، أي غير ضرورية، وواقعية في آن معًا، ومن ثمّ فهي غير متهيبة أو مغلقة أبدًا.

غير أنّ الممارسة الخاصة للسياقية في الدراسات الثقافية تنطوي، في كثير من الأحيان، على التوقيع داخل اقتران (conjuncture) معيّن، وعلى السعي إلى تشخيصه⁹، أي التركيز على التشكيل الاجتماعي بوصفه وحدة أو كليةً متمفصلة على نحو معقّد، وإن لم تكن كليةً عضوية. والواقع أنّ هول، في سلسلة مقابلات حديثة نسبيًا، كان صريحًا جدًا بشأن «المنظور الفكري» للدراسات الثقافية، إذ يقول: "لديها دعوة فكرية لإنتاج فهم نقدي لاقتران ما، لاقتران ثقافي-تاريخي". ويزيف، متحدثًا عن المشروع الجماعي للمركز: "إنّ الالتزام بفهم اقتران ما هو ما كنّا نعتقد منذ البداية أنّ الدراسات الثقافية تدور حوله"¹⁰.

إنّ الاقتران هو وصفٌ لتشكيل اجتماعي بوصفه متصدّعًا وصراعياً، عبر محاور ومستويات ومقاييس متعدّدة، يسعى باستمرار إلى تحقيق توازنات مؤقتة أو استقرارات بنيوية عبر طيفٍ متنوّع من ممارسات وعمليات الصراع والتفاوض. ووفقًا لهول، فإنّ مفهوم الاقتران يصف: "الأرضية المعقّدة والمحدّدة تاريخيًا لأزمةٍ تؤثّر، ولكن بطرائق غير متكافئة، في تشكيل وطني-اجتماعي محدّد بوصفه كلًّا". (Hall, 1988, p. 127)

فالاقتران ليس شريحة زمنية ولا حقبة تاريخية، بل هو لحظة تُعرّف بتراكم/تكتاف التناقضات، وبانصهار تيارات أو ظروف مختلفة. إنّ الاقتران هو دائمًا تشكيل اجتماعي يُفهم بوصفه أكثر من مجرد سياق؛ بل بوصفه تمفصلاً (articulation)، أو تراكمًا، أو تكاثفًا للتناقضات. وينظر المنظور الاقتراني (conjuncturalism) إلى التشكيل المتغيّر للقوى، ذلك الذي يسعى أحيانًا، ويبلغ أحيانًا أخرى، نوعًا من التوازن أو التسوية المؤقتة. وهو يؤكّد على إعادة التشكيل المفرطة التعيين (overdetermined) والمستمرة لحقلٍ لا يُنتج سوى استقرارات مؤقتة. وقد تتّسم بعض الاقترانات بأزمة عميقة عضوية، فيما تتّسم أخرى بدرجات أصغر من اللإيقين، والاختلال، والصراع، وقد يبدو بعضها الآخر مستقرًا أو، على الأقل، متّسمًا بما يُسمّى "الثورات السلبية". وبالمثل، تختلف الاقترانات من حيث مقاييسها الزمنية: فبعضها ممتدّ، وبعضها قصير نسبيًا من حيث المدّة¹¹.

غير أنّ مثل هذه التحليلات الاقترانية لا ينبغي فهمها بوصفها مشاريع كالآنية، بالمعنى الذي يكون فيه كلّ شيء متصلاً بكلّ شيء آخر. فالاقترانية، بوصفها التزاماً تحليلياً، ينبغي، مثل السياقية، أن تؤخذ على نحو عملي. فعلى سبيل المثال، يوضّح هول أنّه «غير منساق إلى أطروحة فلسفية عامة مفادها أنّ الاقترانات هي كلّ ما يمكننا دراسته... فهناك أشكال عديدة أخرى من الاشتغال. وليس كلّ التاريخ... بحاجة إلى أن يكون تاريخاً اقترانياً¹²». غير أنّه على مستوى الاقتران تحديداً، يعتقد هول أنّ المعرفة يمكن أن تتمفصل بأكثر الطرائق فائدة ولموسية مع الصراعات والإمكانات السياسية.

إنّ الاقترانية، وكذلك السياقية الجذرية، لا تنفي أهمية الفئات المجردة، مثل التسليع (commodification) غير أنّ هذا ليس مستوى التحليل الذي ينبغي أن يُنجز فيه العمل النقدي. فبينما قد تخبرنا مجردة مثل «التسليع» بشيء عمّا يميّز الرأسمالية عن الإقطاع، فإنّها لا تساعدنا بالضرورة على التمييز بين الرأسمالية وأشكال أخرى من اقتصاد السوق، وتُعِيننا بدرجة أقلّ على فهم الفروق التاريخية والجغرافية بين التشكيلات المختلفة للرأسمالية، وهو الفهم الذي نحتاج إليه تحديداً إذا أردنا أن نتخيّل مستقبلات جديدة، واستراتيجيات جديدة لتحقيقها. ويمكن قول الشيء نفسه عن أيّ فئة مجردة أخرى، مثل العنصرية أو الاستعمار.

إنّ التحليل الاقتراني، بوصفه ممارسة تحليلية، يطرح على الأقلّ مشكلتين مترابطتين أساسيتين: الأولى هي مهمّة «الحكم على متى وكيف نكون، أو لا نكون، بصدد الانتقال من اقتران إلى آخر». ولهذا فإنّ السؤال الأولي في الدراسات الثقافية هو دائماً: «ما هو الاقتران الذي ينبغي أن ننصرف إلى معالجته؟¹³» أما المشكلة الثانية، والمرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً، فتقتضي أن يحاول كلّ تحليل أن يُصيب التوازن الصحيح بين القديم والجديد، أو، بتعبير رايمون ويليامز، بين الناشئ، والمهيمن، والمتبقّي، وبين ما هو متماثل وما هو مختلف، وبين ما هو عضوي وما هو اقتراني وعرضي¹⁴.

وعليه، فإنّ الاحتكام إلى بعض المنطقيّات أو السيرورات التي يبدو أنّها، على نحو ما، تفلت من الاقتران، لا يُعدّ بالضرورة تراجعاً عن السياقية الجذرية، بل هو مطالبة بمزيد من تحليل تعقيد الاقتران من حيث المقياس المكاني والامتداد الزمني معاً؛ أي توسيع إمكان أن يفتح تحليل الاقتران على تعدّدية من السياقات المتداخلة، وسياقاتٍ تعمل على مقياس مختلف، بل وعلى ما يمكن أن نسمّيه «سياقات مُضمّنة» (embedded contexts) «وعلى أقلّ تقدير، يتيح لنا ذلك أن ندرك أنّ الاقترانات، وإن كانت تتشكّل إلى حدّ بعيد بوصفها تشكيلات وطنية، فإنّها تتمفصل على نحو متزايد وعميق داخل ممارسات وعلاقات وسيرورات ومؤسسات دولية، وعبر-وطنية، وعالمية، وبواسطتها¹⁵. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي ألا ننسى قطّ أنّ المجردات والمفاهيم هي نفسها دائماً سياقية، ولها شروط إمكانها المادية الخاصة.

لقد بدأتُ بهذا التصوّر للسياقية الجذرية والاقترانية في الدراسات الثقافية لأنني أعتقد أنّ له أربع دلالات حاسمة تماماً: فالدراسات الثقافية يُفترض أن تكون صعبة؛ ويُفترض أن تكون مُفاجئة؛ وعليها أن تتجنّب السماح للنظرية أو للسياسة بأن تحلّ محلّ التحليل؛ كما يُفترض أن تتسم بالتواضع. إنّ مثل هذه السياقية الجذرية تقطع الطريق على أيّ رغبة في أن نتكلّم قبل أن ننجز العمل التحليلي، إذ عندئذٍ نكون معرضين للتخلّي عن الالتزام بالتعقيد، والطارئية، والتنازع، والتعدّدية، وهو الالتزام الذي يُعدّ سمةً مميّزة للدراسات الثقافية. وكثيراً ما يجد باحثو الدراسات الثقافية أنفسهم، في مواجهة ضرورات سياسية تبدو ملحّة، وقد انجذبوا بسهولة إلى ضروب التبسيط والاختزال والجوهريّة ذاتها التي يُفترض

بالدراسات الثقافية أن تقف في وجهها. فالعمل الفكري لا يتحرك دائماً بالإيقاع الزمني نفسه الذي تتحرك به الفعلية السياسية، والعمل الفكري الرديء، أي السرديات الرديئة، يُنتج سياسةً رديئة¹⁶.

وكثيراً ما نكون، بوصفنا مثقفين، غير راغبين في أن نبدأ من افتراض أننا لا نفهم ما يجري، وأن ما نجح بالأمس هناك قد لا ينجح اليوم هنا. وبدلاً من ذلك، نحمل معنا قدرًا كبيرًا من الأمتعة النظرية والسياسية، بحيث نادرًا ما نفاجأ؛ لأننا في الغالب نعثر على ما ذهبنا للبحث عنه، ونجد أن ما كنا نعلمه سلفًا بوصفه التفسير قد تأكد مرةً أخرى. إن الدراسات الثقافية، في اعتقادي، ملتزمة بأن نخبرنا بما لا نعرفه بعد؛ فهي تسعى إلى مفاجأة منتجها، ومحاورها، وجمهورها، ودوائرها الاجتماعية، وذلك عبر تقديم أوصاف وسرديات أفضل، أوصاف لا تتحاشى التعقيد والطارئية والتنازع، بما يفتح إمكانات جديدة.

وعلى الدراسات الثقافية أن تتجنب خطابين آخذين في الإغراء، بيدوان من وجه ما كأنهما يعفيان المحلل من مسؤوليته. أما الأول، فيتمثل في اتخاذ افتراضاته السياسية الخاصة، مهما بدت بديهية، كما لو كانت هي خلاصة تحليل ما، يُفترض دائماً أنه أنجز في مكانٍ آخر، لكنّه يظلّ غائبًا على الدوام. فالرغبة السياسية تغلب هنا على إمكانات التعقيد وعلى مطلب الملموسية. وفي أقصى تجلياته، يتحوّل الأمر إلى صحافة سياسية حزبية، وأحياناً ما يتدهور إلى مجرد انفعالات خطابية، لتحل محلّ العمل الفكري. وعلى الدراسات الثقافية أن تُقاوم الثقة المفرطة في اليقين السياسي، عبر الاعتراف بأنّه، مهما تكن الدوافع والآمال والافتراضات التي دفعت المرء إلى دراسةٍ بعينها، فإن السياسة ينبغي أن تصل في خاتمة التحليل، لا أن تُفترض في بدايته.

أما الخطاب الثاني - ولأستعير هنا صياغة - (Derek Gregory (2005) فيفترض أنّ العالم موجود لكي يزود مفاهيمنا بالأمثلة التوضيحية. فبدلاً من أن يشكّل المرور عبر النظرية منعطفاً (detour) ضرورياً، يُستعاض بالنظرية عن التحليل الاجتماعي ذاته، كما لو أنّ الفئات النظرية كانت - بذاتها - كافية بوصفها توصيفاً لاقتراح ما. وهو يخلط، إذا استعرنا للحظة من مارتين هايدغر (Martin Heidegger)، بين الأنطولوجيا الأساسية (fundamental ontology)، والأنطولوجيا الإقليمية (regional ontology)، والتحليل الاقتراني.

إنّ الدراسات الثقافية تقتضي الجمع بين المفهومي والتجريبي، وإن كان هذا الفصل بينهما ليس واضحاً إلى هذا الحدّ، ويحتاج كلا المصطلحين إلى إعادة تفكير في ضوء ماديةٍ سياقية جذرية، مع الإقرار بإمكان أن يُربك الثاني الأول فعلاً، حتى في الوقت الذي يقود فيه الأول إلى توصيفٍ جديدٍ للثاني. وهذه الإمكانية، أي إمكان أن يُزعزع الملموس الإطار المفهومي، هي ما يبدو أنّه يتوارى أحياناً في بعض صيغ العمل النقدي المعاصر. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي للدراسات الثقافية أن تنفي عن النظرية أيّ وضعٍ مقدّس؛ فهي أداة لا تُقاس فائدتها إلا سياقيًا.

وهنا تتضح دلالة الطريقة التي يرفض بها ستوارت هول (Stuart Hall, 1997a, p. 152) ببلاغة أن يتقمّص عبادة "المنظر":

"لديّ علاقة استراتيجية بالنظرية. لا أعتبر نفسي منظرًا بالمعنى الذي تكون فيه النظرية هي عملي الأساسي. أنا مهتمّ دائماً بمواصلة التنظير حول العالم، حول الملموس، لكنني غير مهتمّ بإنتاج النظرية بوصفها موضوعاً قائماً بذاته. ولذلك أستخدم النظرية بطرائق استراتيجية... لأنني أعتقد أنّ موضوعي هو التفكير في ملموسية الموضوع في علاقاته المتعددة".

وبالنسبة لهول، يحدّد هذا ممارسةً مختلفة للنظرية: «قد يكون هذا عملاً نظرياً يبدو فضفاضاً، مسامياً، لكنّه غير متهاون من حيث الصرامة. وهو دائماً متّصل بخصوصيات لحظة ملموسة¹⁷». وهذه العلاقة الخاصة بالنظرية تقع، على نحوٍ ما، في صميم الدراسات الثقافية: «إنّ الدراسات الثقافية... لا يمكن أن تشتغل حقاً إلا بالانتقال من اقترانٍ تاريخي إلى آخر، مستخدمةً إطاراً نظرياً متطوراً غير مُنقى مفهوماً».

كما أنّ مثل هذه السياقية الجذرية تقطع الطريق على أيّ افتراض بأنّ الأسئلة التي نطرحها، والتحدّيات التي نواجهها، ذات طابع كوني، كما لو أنّ العالم بأسره مدفوع دائماً إلى الإجابة عن الأسئلة نفسها، أسئلتنا نحن. وكثيراً ما نتصرف كما لو لم تكن هناك حدود لمدى راهنية النقاشات التي نخرط فيها، أو النظريات التي نجدها نافعة، أو الشروط والظروف التي صاغتها. إنّ مثل هذه الأشكال من «المحلية الضيقة» (parochialism) بما في ذلك صيغها الكوزموبوليتية المعاصرة، قد تجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، علينا، بوصفنا محلّين اجتماعيين وثقافيين نقديين، أن نتصالح مع تعقيد الصراعات المعاصرة، ومن ثمّ يُفوّض قدرتنا نحن أنفسنا على الانخراط في نقاشات أوسع، وعلى الإسهام في تخيل مستقبلات بديلة.

كيف أصبحت الدراسات الثقافية ممّلة إلى هذا الحدّ اللعين¹⁸؟

أودّ الآن أن أترح أنّ الدراسات الثقافية في حالات كثيرة (وخاصةً في الولايات المتحدة) أخفقت في الوفاء بمشروعها السياقي، وأخفقت في إعادة تموضع مشروعها إزاء الصراعات الاقترانية الضاغطة. وهذا لا يتطلّب فحسب إنجاز الدراسات الثقافية على نحوٍ اقتراني، بل يتطلّب أيضاً إعادة اختراع الدراسات الثقافية ذاتها، نظرياتها وأسئلتها، استجابةً لشروط الاقتران ومطالبه. ولهذا السبب، في اعتقادي، كان إسهام الدراسات الثقافية (إلى جانب كثير من النماذج والممارسات النقدية الأخرى) محدوداً على نحوٍ مفاجئ في تحليل الصراعات والتحوّلات البالغة الأهمية الجارية داخل العديد من التشكيلات الوطنية، وكذلك على الصعيد العبر-وطني.

فمن دون فهمٍ لما يجري، لا تستطيع الدراسات الثقافية أن تُسهّم في تصوّر سيناريوهات ونتائج أخرى، ولا في بلورة الاستراتيجيات التي قد تقودنا إلى مسارات بديلة. وأدرك أنّ هذا الحكم، من بعض الوجوه، يبدو مستحيلاً، بالنظر إلى مدى تشبّثت الدراسات الثقافية وتنوعها (وخاصةً في الولايات المتحدة، وإن لم يقتصر الأمر عليها).

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التشبّث والتنوع، أعتقد أنّه يمكن الحديث عن «مركز» لها، إن جاز التعبير؛ أي أنّ هناك أنماطاً معيّنة من الأسئلة والافتراضات والنظريات هي المهيمنة، وتستقطب شتىّ البحوث إلى مدارها، ولا سيما داخل المحاور الأنغلوأمريكية والأوروبية المؤثرة في الدراسات الثقافية، وإن بدرجة أقلّ في أماكن أخرى. والسؤال هو: هل هذا المركز ملائم للسياق الراهن (للاقتران الراهن)؟ وهل هو فعّال بوصفه ممارسةً فكرية وسياسية؟

ولا أقصد أن أنكر أنّ ثمة عملاً اقترانياً مهماً ومثيراً يُنجز في أنحاء العالم، وكذلك في الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا. كما لا أريد أن أوهي بأنّ كلّ عمل يُنجز تحت لافتة الدراسات الثقافية يجب أن ينصرف إلى هذه القضايا تحديداً. غير أنّي أريد، وأكرّر، أن أترح أنّ استمرار وجود «مركز» بعينه يسحب قدرًا كبيراً من العمل إلى مداراته، فيطرح أسئلة بعينها، ويقدم نظريات بعينها، ويضفي الشرعية على مناهج قد لا تعزّز انخراطنا في الاقتران الراهن، ولا قدرتنا على مساءلته.

إليك النص بعد تنظيفه وإعادة ترتيبه وتنسيقه، مع تصحيح بعض الأخطاء المطبعية الواضحة (مثل "خرائط المعن" إلى "خرائط المعاني"، و"رايوم" إلى "رايمون")، والحفاظ على تسلسل الفقرات والقوائم بشكل واضح ومقروء:

إنّ هذا المركز، الذي يُصان على نحوٍ متزايد بقوة المؤسسة الأكاديمية، وبنزعةٍ متنامية إلى إعادة إدماج الدراسات الثقافية في التخصصات، يقوم على غموضٍ محدود معيّن في مفهوم الثقافة، حين خرجت الدراسات الثقافية من الثنائية الشهيرة التي صاغها رايمون ويليامز:

1. الثقافة بوصفها مجموعة محدودة من الأنشطة الدلالية والنصّية - ويُشار إليها أحيانًا بالثقافة الجمالية أو التعبيرية.

2. الثقافة بوصفها «طريقة حياة كاملة»، أي تنظيمًا ماديًا للممارسات.

غير أنّ هذا المعنى الثاني للثقافة ينطوي بدوره على غموضٍ خاص، إذ يمكن أن يُحيل في آنٍ واحد إلى تجربة ذلك التنظيم، وإلى الكيفية التي يُعبّر بها عن ذلك التنظيم (وعن تجربته) المُعبّر عنها، أي إلى المعاني والقيم والأفكار المتجسّدة في «طريقة الحياة الكاملة» أو ما يسمّيه هول بانتظام "خرائط المعاني"¹⁹ maps of meaning . ومع تبلور هذا «المركز»، حدثت جملة من التحوّلات:

أولًا، لم توضع الثقافة، بالمعنى الأول، الأضيق، على جدول الأعمال فحسب، بل أصبحت هي موضوع الدراسات الثقافية ذاته. فقد نُظّمت الدراسات الثقافية للنظر في «النصوص»، وغالبًا، وبشكل خاص، في الثقافة الشعبية (مقابل الرفيعة) وثقافة وسائل الإعلام. ولهذا اضطرّ ستيوارت هول (1971)، في أحد تقارير مركز الدراسات الثقافية المعاصرة (CCCS) المبكرة، إلى الإقرار بأنّ كتاب ريتشارد هوغارت Uses of Literacy قُرئ «باعتباره، تحت وطأة ضرورات اللحظة، أساسًا نصًّا عن وسائل الإعلام الجماهيرية... وأنّ فكرة أنّ المركز، في توجيه اهتمامه إلى الدراسة النقدية للثقافة المعاصرة، كان، في جوهره، مركزًا لدراسة التلفزيون ووسائل الإعلام الجماهيرية والفنون الشعبية... وإن لم تكن هذه الفكرة منسجمة مع إحساسنا بالوضع... فقد انتهت، مع ذلك، بحكم الأمر الواقع، إلى تعريفنا وتعريف عملنا.

واللافت أنّ هول لا يصف بوضوح «إحساسًا آخر بالوضع» ولا «ضرورات اللحظة». ونتيجةً لذلك، جرى التعامل مع الدراسات الثقافية بوصفها مشروعًا تأويليًا (hermeneutic project)، وكان عليها، تبعًا لذلك أن «تتبنّى» وتحوّل تحوّلًا عميقًا، إلى جانب حلفاء متعدّدين، التخصصات الواضحة الطابع الثقافي أو النصّي.

ثانيًا، جرى إلى حدّ بعيد التخلّي عن حُجّة رايمون ويليامز القائلة إنّ أيّ نصّ ثقافي لا يمكن فهمه إلا في علاقته بالكليّة الاجتماعية، وهي كليّة مادية وتجريبية ودلالية في آنٍ معًا، لصالح نموذجٍ مختلفٍ يقوم على:

1. إبستمولوجيا تُلقي بثقلها كلّها على البناء الثقافي للواقع، بحيث بدا، في كثير من الأحيان، أنّ الثقافة، بمعنى ما، أكثر أهمية وواقعية من الأبعاد المادية أو التجريبية للكليّة.

2. اعتبار الثقافة سيرورةً كونيةً وسيطةً للدلالة (signification) وتشكيل الذات (subjectification)، بما يعني أنّ العلاقات الثقافية كانت تُبنى دائمًا حول تعارضٍ «تواصلٍ» بين النصّية والجمهور (الإثنوغرافيا).

فمن جهة، أصبحت الدراسات الثقافية قادرة على قراءة أي شيء وكل شيء بوصفه نصًا، الأمر الذي قاد ممارسيها إلى تشييد موضوعات جديدة لا حصر لها للتأويل، أيديولوجيًا أو خطابيًا، كما لو أنّ سياساتها قابلة للاختزال داخل الثقافة ذاتها.

ومن جهة أخرى، أدخلت الدراسات الثقافية في بحثٍ دائم عن «الواقع الإثنوغرافي»، أي عمّا يفعله الجمهور بالنصوص، لكي تُثبت آثار النصوص خارج قراءتها الخاصة. غير أنّ هذا «الواقع الإثنوغرافي» كان يُفهم في الغالب في ضوء علاقة الذاتية والهوية (مما يعيده، مرة أخرى، تحت علامة النصّ والأيديولوجيا). وقد جاء هذا المنعطف «التواصلي» على خلاف حُجّة هوغارت (Hoggart, 1969, p. 18) القائلة إنّ الدراسات الثقافية لا تسأل: «ماذا يفعل الناس بهذا الشيء؟» بل تسأل: «أيّ علاقة لهذا... الكيان المركّب، بالحياة التخيلية للأفراد الذين يُشكّلون جمهوره؟»

وأخيرًا، تأطّر مركز الدراسات الثقافية عبر افتراض «أخرية» للاختلاف (أي اختلافًا مُشيّدًا على مستوى الذاتية)، بحيث كان في كثير من الأحيان يجزّ وراءه الإرث الكولونيالي للأنثروبولوجيا ومنطقيّات الاستعمار، متخيّلًا أنّ بالإمكان تجاوزها بمجرد «إعطاء الصوت للآخر» (أو حتى مجرد اكتشاف الاختلاف، بل وعملية تغيير الآخر/أخرته²⁰) (Morris, 1990).

ويبدو لي أنّ هذه التحوّلات الثلاثة تستجيب لثلاث إشكاليات سياسية مختلفة²¹ داخل الاقتران:

- إشكالية إبستمولوجية تتعلّق بفهم التغيّر: وهي تطرح مسألة الثقافة بوصفها محاولةً للاستجابة لعجز النماذج القائمة لإنتاج المعرفة عن فهم طبيعة وقوى التغيّر الاجتماعي المعاصر.
- إشكالية سياسية تتعلّق بتنظير المقاومة: وهي تطرح مسألة الثقافة بوصفها رفضًا سياسيًا لنظريات تفترض تعارضًا بسيطًا بين الهيمنة والخضوع، بحيث يُفترض أنّ الأولى تمتلك القدرة - إن لم يكن النجاح الفعلي - على «استعمار» الثانية بالكامل وجعلها سلبية.
- إشكالية فينومينولوجية تتعلّق بتنظير الهيمنة: وهي تطرح مسألة الثقافة بوصفها جهدًا لإعادة التفكير في سيرورات الهيمنة من حيث إنتاج التجربة، والوعي، والذاتية.

وأودّ أن أقترح، مع نوربرت إلياس (Norbert Elias)، أنّ «الثقافة لا تصبح موضع اهتمام عام إلا في لحظات تاريخية معيّنة، حين يجد شيء ما في الحالة الراهنة للمجتمع تعبيره في تبلور الماضي المتجسّد في الكلمات» (Kuper, 1999, p. 23): ومع أنّي قد تحقّظ على مفهوم إلياس الضيق والحاسم أكثر مما ينبغي للثقافة، ومع أنّي قد أفضل التأكيد على سياسات الثقافة بدلًا من الثقافة ذاتها، فإنني أعتقد أنّ نشوء الدراسات الثقافية (في بريطانيا والولايات المتحدة على الأقل، في أعقاب الحرب العالمية الثانية) وتنظيمها الذاتي حول فضاء «المركز» الذي وصفته للتو، كانا قائمين على افتراض أراه صائبًا بشأن الاقتران: مفاده أنّ الثقافة، سواء بوصفها نصوصًا جمالية أو تعبيرية محدّدة، أو بوصفها لغةً أو تواصلًا على نحو أعمّ، قد برزت تاريخيًا بوصفها مجالًا حاسمًا يُصنع فيه التاريخ، وتُنظّم فيه المقاومة، ولو على نحوٍ محتمل.

ومرّة أخرى، كان ستيوارت هول (1981, p. 239) صريحًا في تصريحٍ كثيرًا ما جرى تجاهله:

"الثقافة الشعبية هي أحد المواقع التي يُخاض فيها الصراع من أجل ثقافة الأقوياء وضدها... إنها ليست مجالًا يمكن أن يُعبّر فيه ببساطة عن الاشتراكية، عن ثقافة اشتراكية - مكتملة التشكّل سلفًا. لكنّها أحد الأماكن التي يمكن أن تتكوّن فيها الاشتراكية. ولهذا فإنّ «الثقافة الشعبية» مهمة. وإلا، فبصراحة، لا يهتمني أمرها البتّة".

أو لعلّ الأدقّ هو القول إنّ الثقافة بوصفها نصًّا وخطابًا، بوصفها بنيةً للوساطة المعرفية أو الدلالية، كانت هي المجال الذي تتشكّل فيه التجربة المعاشة للتغيّر التاريخي. ففيها كان الناس يعيشون التحوّلات التاريخية والسياسية في حياتهم، ويُضفون عليها المعنى، ومن ثمّ يُشكّلونها. وبتعبير رايمون ويليامز، كانت الثقافة النصّية هي البنية التكوينية والموقع التكويني الذي تتشكّل فيه «بنية الإحساس» الناشئة (structure of feeling) وبلغه لوي ألتوسير، كان مستوى الثقافة آخذًا في التحوّل إلى المستوى المهيمن.

وقد يفسر هذا جزئيًا لماذا كانت الإنسانيات نفسها في أزمة، أزمة جعلتها «عدائية بلا هوادة»، وفي الوقت نفسه هشة أمام ظهور ممارسة نقدية، هي الدراسات الثقافية، تأخذ الثقافة على محمل الجدّ فعلاً. وكما يصف ستوارت هول (1990، p. 12)، فقد كانت الإنسانيات «تشكّ في [الدراسات الثقافية] بعمق، وتكاد ترغب في خنق، إن صحّ التعبير، طائر الوقواق الذي ظهر في عشبها». غير أنّ هذه الأزمة نفسها «استدعت ومكّنت من ظهور الدراسات الثقافية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين».

ولهذا السبب كان على الدراسات الثقافية أن تضطلع بمهمة كشف ما اعتبرته الافتراضات غير المصرّح بها للتقليد الإنساني ذاته. كان عليها أن تحاول إمالة اللثام عن الافتراضات الإيديولوجية التي تسند الممارسة، وأن تكشف البرنامج التعليمي (الذي كان الجزء غير المُسمّى من مشروعها)، وأن تجري نقدًا إيديولوجيًا للطريقة التي قدّمت بها الإنسانيات والفنون نفسها بوصفها ضروريًا من المعرفة المتجرّدة من المصلحة. كان عليها، أي بعبارة أخرى، أن تنجز عملاً تفكيكيًا، وهو إزالةً للتغليط (demystification)، يكشف الطابع التنظيمي والدور الذي كانت الإنسانيات تؤديه في علاقتها بالثقافة الوطنية. ومن داخل سياق ذلك المشروع، يصبح واضحًا لماذا كتب إلينا الناس رسائل فضة (Hall, 1990, p. 15).

وقد تجلّت هذه الأهمية المتزايدة للثقافة في تنامي الاهتمام داخل الأكاديمية (وفي أماكن أخرى) باللغة والثقافة بوصفهما ما كان ميشيل فوكو وآخرون يسمّونه «التحكّم عن بُعد» (control at a distance)، وكذلك في القلق العمومي المتزايد إزاء مسائل الدعاية، والرسائل اللاواعية، وتعبئة الأفكار، وتعميم التعليم، إلخ. 22 لقد كانت تلك اللحظة التي انتقلت فيها التواصلية والثقافة (بوصفهما سيرورات إنسانية ومواقع تنازع) إلى مركز الحياة العامة، مستندتين إلى ظهورهما السابق بوصفهما مفاهيم نظرية في نقد الأنطولوجيا من جهة، والوضعية من جهة أخرى، لحظة ما يُسمّى بالمنعطف اللغوي (linguistic turn) بوصفه نموذجًا مهميًا جديدًا (تجلّى في الانشغال بالثقافة الجماهيرية، والأيديولوجيا، إلخ).

وبالطبع، فإنّ القول بأنّ الثقافة كانت بصدد أن تصبح مهيمنة لا يعني أنّها كانت محدّدة بصورة أحادية. فبروز الثقافة ووضوح دورها الجديدين كانا، بلا شك، نتيجةً، بطرائق معقّدة، لخصوصيات التسوية ما بعد الحرب سياسيًا واقتصاديًا (مثل التسوية المؤسسية لـ«الليبرالية»، والحرب الباردة، إلخ)، وكذلك لدوامات التنازع (بما في ذلك صعود المحافظة الجديدة والثقافة المضادّة، وحركة الحقوق المدنية، والنسوية، وسياسات الهوية على نحو أوسع، وحالات الهلع الأخلاقي المرتبطة بثقافة الشباب). وكانت الحرب الباردة نفسها، بطبيعة الحال، تُخاض بوصفها حربًا أيديولوجية في فضاءات ثقافية وسياسية (كما في الأشكال الواضحة للمكارثية ومعاداة الشيوعية الشعبية)، بخلاف الحرب على الفاشية²³.

ومن خلال جعل الثقافة مركزية وحاضرة في كلّ مكان، ومن خلال تحديدها بوصفها الموقع الأولي لتجربة التغيّر التاريخي والصراع، فإنّ هذا السياق، والمركز الذي أسهم في استدعائه إلى الوجود داخل الدراسات الثقافية، قد ترتّبت عليه نتائج

عميقة وإيجابية في فهمنا للسلطة والسياسة. فقد شدّد على الطبيعة المتوسّطة (mediated) والتمثيلية للسلطة. و«اكتشف» البناء الثقافي للاقتصاد السياسي (الدولة والاقتصاد). غير أنّه، من دون أن ينكر قطّ أهمية هذه التكتائفات المادية والخطابية، عمد إلى وضعها بين قوسين بسرعة زائدة ومدّة طويلة، بحيث عادت لاحقاً بوصفها مكبوتة الخاص. فمن خلال إزاحة الدولة عن المركز (decentering the state)، لم يقتصر الأمر على تعديد مواقع السلطة (بحيث أصبحت السلطة، مثل الثقافة، في كلّ مكان)، بل جرى أيضاً في كثير من الأحيان التعامل مع السلطة كما لو كانت منزّهة عن الجسد ومفصولة عن العلاقات المادية للامساواة والهيمنة التي تشكّل مرساها في الحياة اليومية. كما جرى تعديد أبعاد السياسة ومجالاتها، ففتحت السلطة (بمساندة حلفاء عديدين هنا) على اختلافات جديدة وممارسات جديدة. ولم تقتصر النتيجة على جعل تسييس الثقافة وسياساتها (مثل الأيديولوجيا، وحروب الثقافة) مرئية بوصفها أسئلة أساسية، بوصفها الموقع الضروري للسؤال الجوهرى: لماذا يبدو الناس وكأنهم يتصرّفون ضد مصالحهم الظاهرة؟ بل أشارت أيضاً إلى التثقيف المتزايد للسياسة (culturalization of politics).

الصراع حول الحدّات

إنّ ما أسمّيه «مركز» الدراسات الثقافية دخل في مأزق خلال ثمانينيات القرن العشرين، وإن لم يفقد موقعه المهيمن، نتيجة تطوّرين على الأقل. أولاً، تحدّت ممارسات وتنظيمات وعلاقات وجغرافيات جديدة في السياسة والاقتصاد الكثير من الإطار الذي كانت الدراسات الثقافية قد صاغت داخله أسئلتها. فالعولمة، والإقليمية، والتمويلنة (financialization)، وصعود تحالفات سياسية محافظة جديدة بمختلف أشكالها حول العالم، ونهاية الحرب الباردة، والتدخلات السياسية للشركات متعدّدة الجنسيات، وتنامي قوة التشكيكات الدينية - كلّ ذلك جعل «الأزمة العضوية» جليّة، وعرف اقتراناً متغيّراً بدا أنّ مركز الدراسات الثقافية عاجز عن الاستجابة له. ثانياً، أصبح واضحاً بصورة متزايدة أنّ الدراسات الثقافية، بوصفها مشروعاً، قد نشأت في نطاق جغرافيات متعدّدة بعد الحرب العالمية الثانية، كلّ منها مستند إلى تقاليده الخاصة، وصانع لأسئلة مميّزة تخصّ سياسة الثقافة. وفي حين عزّز هذا التنوّع فكرة هيمنة الثقافي، فإنّه طرح أيضاً موضع تساؤل التشكّل الخاص الذي هيمن على التقليد الأنغلو-أمريكي بوصفه مركزاً.

وقد استُبق هذا التحديّ للمركز بكتاب Policing the Crisis، الذي سار، من وجوه عدّة، عكس تيار ذلك المركز. فمفهومه المفتاحي، "الهيمنة" (hegemony)، ليس فئة ثقافية، بل مفهوم يقع عند تخوم الثقافي. فالسياسات الهيمنية ليست شأنًا ثقافيًا فحسب، ولا حتى شأنًا ثقافيًا بالدرجة الأولى، وإن كانت تنطوي بالضرورة على عملٍ ثقافي. ويرفض Policing the Crisis، بأشدّ العبارات وضوحًا، اختزال الهيمنة إمّا إلى صراعٍ ثقافي أو إلى تنظيم صوري للبنية الاجتماعية. فالهيمنة تتعلّق بعلاقات الثقافة والسياسة والاقتصاد. وهي تُشير، بمعنى واقعي للغاية، إلى انعطافٍ في الدراسات الثقافية من الثقافي إلى السياسي (والاقتصادي أيضًا، وإن لم يصل الأمر تمامًا إلى الاقتصاد السياسي بالمعنى الصارم). لقد اقترحت تحوّلًا في الأسئلة ذاتها التي كانت تدفع الدراسات الثقافية، عبر العودة، وإن بصيغة جديدة، إلى الأسئلة التي كانت قد وُضعت بين قوسين في الأعمال السابقة.

فالهيمنة تُحيل إلى الصراع من أجل الظفر بالدولة من قِبَل تحالفٍ معيّن من المصالح الاقتصادية، يخوض "حرب مواقع (war of positions)"، أي حرب تحالفات مؤقتة في مواقع صراع متعددة، يسعى من خلالها «الكتلة الهيمينية» إلى كسب القبول بقيادتها وبمحاولاتها إعادة تنظيم المواقع السياسية والولاءات وموازين القوى بين مختلف فئات السكان، وذلك كلّه استجابةً لأزمة وطنية، عضوية (هي بالطبع مُنشأة خطابيًا أيضًا). والواقع أنّ الدراسات الثقافية البريطانية، في تشكّلاتها الأولى، كانت معنيّة إلى حدّ كبير بتلقّي تحديّ علم الاجتماع (في مشروع، وإن لم يُقصد به ذلك، لإعادة بناء الإنسانيات والعلوم الاجتماعية معًا)، ساعيةً إلى «إنجاز علم اجتماع أفضل من علماء الاجتماع». غير أنّ الأمر بدا لاحقًا كما لو أنّها قد أصغت إلى مقولة أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) الشهيرة بأنّ «جميع المسائل الجوهرية في علم الاجتماع ليست سوى مسائل في علم السياسة». وعلى أقلّ تقدير، جعل Policing the Crisis واضحًا للغاية أنّ الصراعات الجارية داخل الثقافة، وحتى تلك التي تدور حول الثقافة، ينبغي أن تُوضَع داخل سياقٍ أوسع وأكثر تعقيدًا من الصراع الهيميني. فالصراعات الثقافية لا تُفهم إلا حين يُجلّى تمفصلها بالصراع الهيميني. وهذه الصيغة الجديدة، أعاد Policing the Crisis اكتشاف ما كان دائمًا افتراضًا ضمنيًا في الدراسات الثقافية: أنّه لا يمكن الحديث عن الثقافة بمعزل عن كليّة علاقاتها الاجتماعية والمادية.

لقد أشار Policing the Crisis إلى أزمة عضوية شكّلت بريطانيا منذ ستينيات القرن العشرين على الأقل. وكما قلتُ، فإنّ الاقتران هو تمفصل مخصص للتشكيل الاجتماعي بوصفه سياقًا. وفي حالة عمل المركز على التاتشرية (Thatcherism) والعرق، وتمفصلتهما، كانت خصوصية الاقتران تُعرّف بوجود ما سمّاه المركز - اقتداءً بغرامشي - أزمة عضوية. ولأقتبس هنا من غرامشي (Gramsci, n.d):

«تنشأ أزمة، قد تدوم أحيانًا عقودًا. وهذه المدّة الاستثنائية تعني أنّ تناقضات بنيوية غير قابلة للشفاء قد كشفت عن نفسها (وبلغت النضج)».

ويستأنف روجر سايمون الحُجّة قائلاً:

«إذا كانت الأزمة عميقة، أي عضوية، فإنّ هذه الجهود لا يمكن أن تكون دفاعية خالصة. بل ستمثّل في صراعٍ من أجل خلق توازن جديد للقوى السياسية، بما يتطلّب إعادة تشكيل مؤسسات الدولة وكذلك تكوين أيديولوجيات جديدة؛ وإذا لم تكن قوى المعارضة قوية بما يكفي لقلب ميزان القوى بصورة حاسمة لصالحها، فإنّ القوى المحافظة ستنجح في بناء نظام تحالفات جديد والذي سيُعيد ترسيخ هيمنتها. وتحت سطح الأحداث اليومية، يكون قد وقع تحوّل بنيوي عضوي ودائم نسبيًا».

ولا شكّ أنّ استخدام معجم «الأزمة» ينطوي على إشكالات، إذ يبدو كأنّه يفترض لحظة معيارية من الاستقرار، بل ويفترض ضمناً وحدة عضوية. ومع ذلك، فهناك لحظات تظهر فيها حالات اللااستقرار والتناقض في كلّ نقطة تقريبًا من التشكيل الاجتماعي، وتغدو الصراعات مرئية وواعية بذاتها. وقد جادل Policing the Crisis بأنّ بريطانيا كانت في خضمّ أزمة عضوية؛ وأنّ تحليل «السرقعة بالعنف» (mugging) الذي شكّل نقطة الانطلاق الإمبريقية، كان يُشير إلى تلك الأزمة، بل إنّّه لم يكن ممكنًا أصلاً تحديد «السرقعة بالعنف» بوصفها مشكلة إلا في سياق تلك الأزمة. ورأى المؤلفون أنّ الأزمة

العضوية جزء من تاريخ أطول للتشكيل الاجتماعي ما بعد الحرب، وذهبوا إلى أنه «لا يوجد حتى الآن تحليل اقتراني كافٍ لأزمة ما بعد الحرب يمكن أن نُعلّق عليه اهتماماتنا الأكثر إلحاحًا» (Hall et al., 1978, p. 218).

وثمة أسباب وجيهة للاعتقاد بأن الولايات المتحدة، شأنها شأن تشكيلات أخرى، عاشت، ولا تزال، أزمة عضوية مشابهة إلى حد ما، وإن اختلفت التقسيمات الزمنية والأشكال جغرافيًا. وأرى أنّ الحال هو أيضًا أننا لا نمتلك تحليلًا اقترانيًا كافيًا يمكن أن نبني عليه تشخيصًا نقديًا واستراتيجيًا في الولايات المتحدة (إن لم يكن في أجزاء واسعة من العالم). فالأزمات العضوية لا تُحسم بسهولة أو بصورة نهائية، كما أنّه لا يوجد «تسوية» واحدة تستمرّ في إعادة تثبيت نفسها. بل قد تُجرّب تسويات مؤقتة وغير مستقرة متعدّدة، إلى أن تُحلّ الأزمة أخيرًا، وغالبًا ما يحدث ذلك عبر إعادة تشكيل جذرية للتشكيل الاجتماعي ذاته. ولكن حتى إذا أسفرت النتيجة عن فترة من الاستقرار البنيوي النسبي، فإنّ هذا الاستقرار يظلّ دائمًا غير مستقرّ ومؤقتًا في أيّ واحد. فبينما قدّمت التاتشرية («الليبرالية الجديدة») نوعًا من التسوية للأزمة العضوية في ذلك الاقتران، فإنّ كثيرًا من سمات وعناصر ذلك الاقتران ظلّت تميّز الاقترانات اللاحقة، التي ينبغي مع ذلك فهمها بوصفها تحدّد اقترانًا مختلفًا جذريًا.

وهذه الأزمة (أو الأدق: سلسلة أزمات يُعاد تمفصلها باستمرار) كانت متواصلة، ومكّنت، على نحوٍ لافت، من تسويات شديدة الهشاشة وقصيرة العمر، حتى فيما كانت الأرضية ذاتها التي تُخاض عليها الأزمة تتحوّل باستمرار وبصورة ملحوظة في اتجاهات معيّنة. إنّها أزمة نعيشها نحن (في الولايات المتحدة) ويعيشها كثيرون غيرنا (في أنحاء متعددة من العالم). وهي أزمة، في جانب منها، اقتصادية، تُعرّف عبر سلسلة من الصراعات والتحوّلات داخل الرأسمالية (تُورّخ لها غالبًا منذ حوالي 1973). وهي أيضًا، في جانب منها، صراع هيميني للسيطرة على الدولة عبر إعادة تشكيل إمكانات التحالفات والولاءات الاجتماعية (حرب مواقع).

ومع ذلك، حين ننظر إلى اتساع مواقع الصراع في الولايات المتحدة، وقد أشرتُ إلى بعضٍ منها فحسب، وكذلك إلى خصوصية هذه المواقع، وإلى مدى تغلغلها العميق في أنماط عيشنا المألوفة وفي أكثر افتراضاتنا البديهية رسوخًا، فقد نخلص إلى أنّ «شيئًا أكثر» يجري، وأنّ مفهوم الهيمنة، على ضرورته، غير كافٍ لفهم الإحساس شبه الحقيقي (epochal) بالاختلالات المعاصرة.

وفي الولايات المتحدة (وهي الموقع الوحيد الذي أستطيع الحديث عنه بثقةٍ نسبية، إن لم يكن بسلطةٍ كاملة)، أصف الصراعات التي جرت على مدى نصف قرن بوصفها جزءًا من صراعٍ أوسع ضدّ التشكيل الخاص للحدثة، ما أسمّيه «الحدثة الليبرالية»، الذي تبلور وبلغ موقع الهيمنة في الولايات المتحدة بين مرحلة إعادة الإعمار²⁵ (Reconstruction) وخمسينيات القرن العشرين. ولم يكن ترسيخ هذه «الحدثة الليبرالية» خطيًا ولا تطوريًا، وربما لم يكن يومًا مكتملاً أو خاليًا من النزاع، غير أنّه شكّل، إلى حدّ بعيد، تعريف الولايات المتحدة في القرن العشرين.

إنّ الصراع ضدّ هذه الحدثة الليبرالية لا يقلّ تعقيدًا ولا تفاوتًا عن الصراع الذي أفضى إلى ترسيخها؛ فهو يُخاض من اليسار ومن اليمين ضدّ المركز الليبرالي؛ وينطوي على فصائل وتشكيلات ثقافية وسياسية واقتصادية في تحالفات غير متكافئة وغير مستقرة. ولا أعتقد أنّ أيّ تسوية، أو توازنٍ في حقل القوى، قد تحقّق خلال الثلاثين عامًا الماضية، وإن كان واضحًا أنّ بعض الفصائل تواصل تعزيز مواقعها باطراد، وتمتلك أحيانًا قدرة غير متناسبة على تشكيل المستقبلات الممكنة

التي يتعيّن على المجتمع أن يختار من بينها. ومع ذلك، لا أظنّ أننا نستطيع الجزم بما ستكون عليه النتيجة؛ فأَيّ حادثة قادمة، أو إعادة تشكيل ناشئة للحادثة، لن تكون تحقيقاً بسيطاً لمشروع واحد بعينه، وإن كان من الواضح أيضاً أنّ ما يُسمّى «اليمين الجديد» (المكوّن من فصائل محافظة جديدة متعدّدة، وفصائل دينية مختلفة، وفصائل رأسمالية-شركتية) يمارس، خلال العقود الثلاثة الماضية، ضغوطاً حاسمة قوية، ويدفع البلاد، إن لم يكن أجزاء واسعة من العالم، في اتجاهات محدّدة.

اسمحوا لي أن أقدم بعض الاستنتاجات الأولية والمبدئية من أبحاثي حول هذا الاقتران: فعلى الصعيد الاقتصادي، يبدو أنّ التسوية الناشئة (أو على الأقل المسار نحو حادثة مُعاد تشكيلها)، خلافاً لما تدّعيه أطروحات يسارية شائعة، لا تنطوي على اختزال كلّ قيمة إلى قيمة اقتصادية، بل على تحوّل في الاقتصادات يقوم على تقويض قيمة العمل والاحتفاء بتعريفات متنافسة لريادة الأعمال ورأس المال المالي (بجانب يغدو الاستثمار أهمّ من العمل بوصفه مصدراً للثروة). وعلاوة على ذلك، وكما أشار كثير من المعلقين، يترافق هذا مع جهودٍ متعدّدة لنقل عبء المخاطر (بمختلف أنواعها) من الكيانات الاجتماعية والشركتية إلى الأفراد والأسر.

وقد منحت التشكيلات الخطابية للاقتصاد مكانة جديدة ومميّزة لخطابات اقتصادية تمجّد السوق والسعر بوصفهما المنطق الجديد للاختيار العقلاني، مُلغيةً، على الأقل بوصفه هدفاً، أيّ احتكام إلى قيمة مشتركة أو إلى الصالح العام. كما يُزيح هذا مجموعة من الأهداف التي كانت تُعرّف عبر رؤية للحراك الاقتصادي تشير إلى مجتمعٍ طبقيّ لا طبقيّ، أي مجتمع طبقة وسطى (ولو كان متخيلاً إلى حدّ بعيد).

وفي هذا السياق، كان اليمين هو الذي قد أدرك أنّ الأسواق ليست مجرد علاقات اقتصادية فحسب؛ بل تنطوي أيضاً على علاقات ثقافية واجتماعية (وإن كانت الفصائل الرأسمالية المختلفة في اليمين تنكر العمل الضروري لخلقها والحفاظ عليها بوصفها أسواقاً تنافسية). ونحن نشهد إعادة تمفصل عامة وقوية بين الاقتصاد والدين، تُفضي إلى احتفاء وطني بفهمٍ مخصوص للأسواق (بوصفها تبادلات فردية منزهة عن الاجتماع) وللتجارة/الأسواق الحرة، لا بوصفها تنافسية، بل بوصفها منزوعاً عنها التنظيم. والنتيجة التي تُفضي إليها هذه الصراعات والتحوّلات المتعدّدة لا يُحسن وصفها بمصطلح «الليبرالية الجديدة» إلا على نحوٍ مُضلل؛ إذ أرى أنّ من الأدقّ فهمها بوصفها أيديولوجيا لتحالفٍ معيّن من فصائل رأس المال.

وعلى الصعيد السياسي، ثمة صراع واضح حول السيادة، وهي علاقة معقّدة ومتعدّدة الأبعاد، يتخذ أشكالاً متنوّعة. ويمكننا أن نرى بوضوح تكاثر أنماط الحكم والحكومية (governmentality) (مثل التوسّع في استخدام التقاضي والتنظيم، وتنامي أهمية الثقافات الشركتية)، بما يجعل «الدولة» أقلّ اضطلاعاً بدورها التربوي (وإن كانت، في ظلّ النظام الراهن، تنخرط على نحوٍ متزايد في التنظيم الأخلاقي).

غير أنّ ما يجري يتجاوز ذلك. فهناك، من جهة، انسحابٌ معقّد ومتناقض من الاستثمار في السياسة الانتخابية للدولة (وفي كثير من الحالات من السياسة عموماً)، التي يُنظر إليها بصورة متزايدة إمّا بوصفها أيديولوجية خالصة أو إدارية محضّة، كما لو كان ثمة رغبة في ألا نعرف وألا ننخرط، وكأنّ «الهروب من الحرية»، بتعبير إريك فروم (Erich Fromm)، قد تحقّق أخيراً. وإذا كانت هذه التحوّلات تجري في «المركز»، إن صحّ التعبير، فإنّ هناك أيضاً استثماراً عاطفياً متزايداً وقويّاً

من قبل بعض الجماعات (في اليسار واليمين معاً) حول قضايا وتنظيمات معينة للسلطة. وهنا تغدو الأيديولوجيا، إلى حد بعيد، مسألة الحفاظ على التحالفات، ويصبح الرأي العام وسيطاً متطوراً ومشحوناً عاطفياً في ذاته، يُتلاعب به ويُستثمر بطرائق شتى، ونادراً ما يُستخدم ببساطة لقياس الدعم أو تعبته.

ومع ازدياد استقطاب أطراف المعركة (وانخراطها العاطفي)، يصبح التوافق، بل حتى الحوار، أقلّ إمكاناً وأقلّ استحساناً بوصفه ضرورة سياسية، فضلاً عن قيمته كاستراتيجية ديمقراطية. ومن ثمّ تتعاظم أهمية الانضباط الحزبي والأيديولوجي. كما يتغيّر التوازن بين الخطاب السياسي وخطابات الأخلاق/الدين، وكذلك العلاقات بين الرضا والقسر، وبين المركز وأطراف الحياة السياسية.

وفي المجال الثقافي، تُبنى الحدائث الناشئة على هجومٍ جادٍ وفَعَالٍ على العلمانية والتعليم، وعلى إعادة تشكيل التشكيلات الخطابية للسلطة والمعرفة. ومن نتائج تصاعد النزعة التعصبية السياسية الانهيار شبه الكامل للمؤسسات والممارسات التي تفصل في النزاعات حول ادعاءات المعرفة المتنافسة، ليس فقط التأويلية، بل حتى «الواقعية»، إن جاز لي هذا التبسيط الفجّ والعملي.

كما تُغدّي تصوّرات جديدة للفضاء والهويات المكانية، على كلّ المستويات (العالمي، والإقليمي، والوطني، والولائي، والمحلي)، أشكالاً متعدّدة من الاستثمار العاطفي والفعل العسكري. كما أنّ أنماطاً جديدة من التفريد (من حيث جماعات الهوية، والشركات، فضلاً عن تداعيات التطوّرات البيوتكنولوجية)، وبُنى جديدة للانتماء الاجتماعي (علاقات جديدة بين الديموس والإنوس)، وتحولات فعلية في مفاهيم وتجارب التاريخ والزمنية ذاتها (وهذه حاسمة تماماً في الجهد الرامي إلى تخيل البدائل وتنظيم التغيير!)، كلّها تُعيد تشكيل البُنى ذاتها للحياة الاجتماعية وللواقع.

وأخيراً، أعتقد أنّ العلاقات بين الدولة (والسياسة على نحو أوسع)، والاقتصادات، والثقافات، هي نفسها في طور إعادة التشكيل (Clarke, 2004). فمن جهة، يمكن القول إنّ الثقافة قد انهارت داخل السياسة والاقتصاد، ومن ثمّ يجادل بعضهم بأنّ الثقافة أصبحت أقلّ أهمية. ومن جهة أخرى، يمكن القول بالقدر نفسه من الوجهة إنّ السياسة والاقتصاد كلاهما يخضعان لعملية «تثقيف» (culturalization)، ومن ثمّ يجادل بعضهم بأنّ الثقافة أصبحت أكثر أهمية من أيّ وقت مضى. فما الذي يجري إذن؟

سأقترح بعد قليل أنّ كون الأمرين صحيحين في آنٍ واحد يدلّ على ضرورة إعادة التفكير في المفهوم الألتوسيري-الحدائي للكلية الاجتماعية بوصفها علاقة بين مستويات متميزة نسبياً تتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي. لكن قبل ذلك، أودّ أن أقترح أنّه ليس واضحاً، ولا يمكن افتراضه ببساطة، أنّ الثقافة لا تزال مهيمنة في الاقتران الراهن أو في التسوية الناشئة. وبصورة أدقّ، فإنّ الثقافة النصّية (سواء الرفيعة أو الشعبية) لم تعد تؤدّي الدور المركزي ذاته الذي أظنّ أنّها أدّته في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية (وهي العقود التي شهدت بروز الدراسات الثقافية عالمياً). فالثقافة لم تعد المكان الذي يُنظّم فيه التغيير ويُعاش، ولا المكان الذي تُنظّم فيه المقاومة بصورة قابلة للاستمرار. هناك فجوة متنامية بين المتجهات والآثار الظاهرة للثقافة النصّية، وبين الطليعة المتقدّمة للتحوّل السياسي والاقتصادي.

ولا ينبغي أن يفهم هذا على أنّه يعني أنّ الثقافة لم تعد مهمّة، بل أنّ طرائق أهميتها، ومن ثمّ آثارها، قد تغيّرت بطرق لم نبدأ بعد في وضعها في سياقها أو تنظيرها. وأعتقد أنّ هذا صحيح عبر مختلف الوسائط، بما في ذلك السينما، والتلفزيون،

والموسيقى، بل وربما مجال الترفيه عمومًا²⁶. بل يمكنني أن أذهب خطوة أبعد، فأقترح أن ما يجري إزاحته هو هيمنة الثقافة حتى في معناها الأوسع، بوصفها الدلالي، والوسيط، والتمثيلي، والأيديولوجي، والسيميائي (أو أي مصطلح يُفضله المرء). وليس معنى ذلك أن الواقع الإنساني قد أفلت من بنائه الخطابى، بل إن بعض أبعاد الخطابية لم تعد تحدّد موقع التجربة التاريخية والتغيير. إنّه يعني، مرّة أخرى، أن طرائق اشتغال الثقافة وأهميتها هي نفسها في طور التغيير، وأنّ عملنا لم يواكب هذا التحوّل. فعلى سبيل المثال، دافعتُ منذ مدّة عن أطروحة مفادها أنّ السياسة تُعرّف، في المقام الأول، تعريفًا عاطفيًا أكثر منه أيديولوجيًا. (وأودّ أن أكون واضحًا مجددًا بأنني أتحدّث أساسًا عن سياق بحثي الخاص، الولايات المتحدة، ودوائر الصلة المرتبطة به).

أكاد أميل إلى القول إنّ الموقع الحاسم لتشكّل التغيير وتجربته ينتقل إلى مجالي السياسة والاقتصاد (وهما، بطبيعة الحال، قابلان للتعريف بدورهما بوصفهما تشكيلات أو أجهزة خطابية)، غير أنني لا أريد أن أنشئ تعارضًا حادًا من هذا القبيل، لأنني لا أعتقد أنّنا إزاء قطيعة يمكن أن تُحيل الثقافة ببساطة إلى دور ثانوي. ثمّ إنني، كما سأبيّن، لا أريد أن أُعيد إنتاج تقسيم التشكيل الاجتماعي كما لو كان مؤلّفًا من مستويات أو مجالات منفصلة. بل أفضل القول إنّنا في خضمّ أزمة اقترانية تُعاد فيها تمفصل الثقافة ذاتها وإعادة تموضعها، بحيث يكون «مركز» الثقافة، إن جاز التعبير، قد تحرك. وبعبارة أخرى، بينما تتشكّل «بنية الإحساس» الناشئة داخل مجالي السياسة والاقتصاد، وتُشكّلها «مباشرة»، فإنّ هذين المجالين غير قابلين للفصل عن الثقافة (المفهومة إلى حدّ كبير في بعدها الخطابى والتقني)، بما يُبرز بصورة متزايدة ما يمكن أن نسمّيه «الثقافة السياسية» و«الثقافة الاقتصادية» (ولكن لا بالكيفية التي جرى بها تصوّرها على نحوٍ قاصر داخل تخصصاتهما). وفي الوقت نفسه، أضيف أنّ هذه البنية الناشئة للإحساس تنطوي على إعادة بناء مهمّة لأقوى خرائط التأثير أو «المعنى» (matterings) وأكثرها تحديدًا، وهي خرائط تنتظم على الأقل حول ثلاثة أقطاب: الخوف، والإذلال، والعاطفية (sentimentality).

ومع أنّي أعتقد أنّ هذه الصراعات والتحوّلات الاقترانية هي «علامات» على إعادة تمفصل أوسع للحدائث نعيشها، بل وأجزاء منها، فإنّها لا تمثّل تحوّلًا حقيقيًا شاملًا، ولا قطيعةً تتطابق فيها جميع التغيّرات والصراعات بحيث يمكن وصفها جميعًا بمنطقي واحد أو إرجاعها إليه. إنّها «حرب مواقع»؛ إذ ينبغي تمفصل التغيّرات بعضها ببعض. فالتغيّرات والصراعات المختلفة تبدأ في أزمنة مختلفة، وتتحرّك بسرعات متباينة، وتنطلق من مشاريع مختلفة، وتواجه مقاومات متنوّعة، وتعمل في مواقع اجتماعية متعدّدة.

ومع ذلك، فإنّها، مجتمعةً، تُشكّل صراعًا، من اليسار ومن اليمين معًا، حول التشكيل ذاته للحدائث الذي اعتدنا عليه خلال القرن الماضي (بل وربما منذ زمن أطول بالنسبة لبعض عناصره). وبهذه الروح، يؤكّد ستيوارت هول (Hall, 1995b) (p. 67) أنّنا نعيش «لحظة انتقالية عالية الكثافة، اقترانًا غرامشيًا بامتياز... بين حالة قديمة لا نستطيع أن نحتلّها بالكامل ولا أن نغادرها بالكامل، وحالة جديدة قد نكون في طريقنا إليها، لكننا نجعلها. وما يُحسّ في تلك الحالة الانتقالية هو أن نكون "ما بعد"، أن نعيش في لحظة ال"ما بعد"». إنّ هذه الصورة البليغة، ذات النّفس الهيجليّ إلى حدّ ما، توحى بأننا في قلب أزمة عضوية ممتدّة نسبيًا، ما وصفته بحرب مواقع بين تصوّرات وتشكيلات متنافسة للحدائث، بكلّ ما تنطوي عليه من تعقيد.

وهذا يطرح تحدّيًا بالغ الخطورة أمام الدراسات الثقافية، كما ينبّه ستيفارت هول (Hall, 1998b, pp. 193-194): "إنّ أمام الدراسات الثقافية قدرًا هائلًا من العمل التحليلي الذي ينبغي إنجازه... من حيث محاولة تفسير كيف يتغيّر المجتمع بطرائق لا يمكن ردّها إلى اللغة السياسية المباشرة... إنّ الدراسات الثقافية تحتاج إلى عملية رفع ذاتيّ هائلة (bootstrap operation) تُخرجها من جدول أعمالها السابق... بحيث تستطيع أن تواجه هذه العلاقات الاجتماعية الأوسع بكثير، والأشمل، والأكثر امتدادًا. يدهشني مقدار العمل الممكن إنجازه، وأشعر أنّ الدراسات الثقافية غير واعية بدعوتها الجديدة. يمكن أن يُطلَب منها أن تؤدّي دور الطليعة في قياس طرائق جديدة لفهم التغيير الاجتماعي والتاريخي وتنفيذه معًا". وهذا هو التحديّ، أي إيقاظ الدراسات الثقافية من «سباتها الدوغمائي»، استعارةً لعبارة إيمانويل كانط.

إعادة صنع الدراسات الثقافية

جزءٌ من التحديّ الذي نواجهه في محاولتنا استيعاب هذا الصراع حول الحداثة (في تجلّياته المختلفة من حيث المقاييس) يتمثّل في إيجاد سبيلٍ لمساءلة كيفية تمفصل السياسي والاقتصادي والثقافي بوصفها مختلفةً وموحّدة في آنٍ معًا، ضمن خصوصيتها الاقترانية. ولا أظنّ أنّ ذلك يمكن تحقيقه باتباع مسار الاقتصاد السياسي، حتى حين يحاول، وندارًا ما يفعل، أن يأخذ «المنعطف الثقافي» على محمل الجدّ²⁷. ففي النهاية، ينظر الاقتصاد السياسي إلى الثقافة بوصفها وسيطًا تُترجم إليه الاقتصاديات وتتحرّك عبره، ولكن من دون أن يكون لها آثارها الخاصة الفعلية. ومن ثمّ، يفترض الاقتصاد السياسي دائمًا امتيازًا كونيًا (وتفردًا منزوع السياق) للاقتصاد على السياسة والثقافة. كما لا أرى أنّ هذا المشروع يمكن أن يتحقّق عبر تصوّرات "الحكوميّة" (governmentality) حيث لا تمتلك القوى الاقتصادية أيّ قدرة تحديدية، بل تُختزل إلى خلفية لتحوّلات حكومية، وحيث تُستوعب الثقافة ببساطة داخل الحكومي²⁸.

إنّ هذه المهمة السياسية/النظرية ضرورية، في اعتقادي، في سياق صراعٍ حول الحداثة يمكن وصفه في المقام الأول فقط بوصفه مجموعة معقّدة من المشاريع الرامية إلى تعميم ممارسات وعلاقات وخطابات اقتصادية من جهة، ومفاهيم دينية/سياسية مؤخّلة من جهة أخرى، ولكن بطرائق متميزة على نحوٍ دالّ.

وإحدى السبل العملية لتبنيّ هذه المهمة قد تتمثّل في توجيه اهتمامنا إلى التخصّصين اللذين نجحنا، أكثر من غيرهما، في تجنّب المنعطف الثقافي، وفي الوقت نفسه أصبحا الأكثر تأثيرًا، تحت لافتة «العلم»، في صياغة السياسات العامة والخيال الاجتماعي. إنّ على الدراسات الثقافية، وإن لم يكن ذلك بمفردها، أن تُخضع هذين التخصّصين للمساءلة، كما ساعدت سابقًا على تحويل تخصصات أخرى في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية التأويلية. غير أنّ هذا لا يمكن أن يقتصر على رفض ادّعاءاتهما العلمية أو مناهجهما الكمية. بل ينبغي أن يُفهم نفوذهما بوصفه أثرًا لموقعهما داخل التشكيلات الخطابية الأوسع التي تُعرّف، بل تُشكّل، واقع تعدّد الاقتصادات والسياسات.

وإذ نعتزف بجهود أولئك، داخل هذه التخصصات وخارجها، المنخرطين بالفعل في مثل هذا المشروع، ينبغي على الدراسات الثقافية أن تُسهم في تبنيّ وإعادة تشكيل موضوعات هذه التخصصات - الدولة، والحكم، والاقتصادات، والأسواق، إلخ - بوصفها مفرطة التعيين (overdetermined)، أي علائقية، وطائرة، وخطابية. وللاقتباس من بول دوغاي ومايكل بايك (Du Gay & Pryke, 2002, p. 1):

"إنّ مجموعات السيرورات والعلاقات التي اعتدنا أن نعرفها باسم "الاقتصاد" لم تعد تبدو بديهية كما كانت ربما في السابق. فكثير من اليقينيّات القديمة، العملية والأكاديمية على السواء، بشأن ما يجعل الشركات متماسكة أو الأسواق فاعلة، لم تعد واضحة المعالم، ويبدو أنّ معرفتنا بها أقلّ رسوخًا. ومع ذلك، فقد برز، أو بالأحرى عاد إلى الظهور، وسط هذه اللآ يقينيّات المتكاثرة اعتقادٌ بأنّ شيئًا يُسمّى "الثقافة" هو أمرٌ حاسم لفهم ما يحدث في الحياة الاقتصادية والتنظيمية المعاصرة، وكذلك للتدخل العملي فيها. ويتخذ هذا "المنعطف الثقافي" أشكالًا متعدّدة تبعًا للسياق والمشاريع المفصّلة".

وهذه، من بعض الوجوه، دعوةٌ للعودة إلى التعدّدية التخصصية (interdisciplinarity)؛ غير أنّ إنجاز ذلك يقتضي من باحثي الدراسات الثقافية أن يواجهوا ثلاث نزعات أخذة في الظهور بوضوح.

أولاً، ثمة نزعة إلى الاعتقاد بإمكانية إنشاء «اقتصاد جديد» من دون الانخراط في التخصص ذاته، كأن يُستخرج سحرًا من الفهم النظري لكتّابنا المفضّلين. قد يطالع المرء أحيانًا اقتصاديًا ما، شرط أن تكون مواقفه متناغمة نظريًا و/أو سياسيًا مع مواقفه هو. وهكذا تختفي، ببساطة، التعدّدية الهائلة داخل الاقتصاد الأكاديمي (التي يُشار إليها داخل التخصص بما يُسمّى الاقتصاد غير الأثرودكسي)، فضلًا عن الأشكال والمواقع الأخرى (خارج التخصص بل وخارج الجامعة) لإنتاج المعرفة الاقتصادية.

والأشدّ إثارة للقلق هو ميل النظرية إلى اجتياح أيّ محاولة لتحليل التعقيدات الملموسة للحياة الاقتصادية وعلاقتها وخطاباتها، بطرائق قد تتحدّى النظرية ذاتها. ومن ثمّ، يتعيّن على التعدّدية التخصصية أن تُقاوم النزعة إلى افتراض أنّ النظرية هي، تلقائيًا، وصفٌ كافٍ (أي الأكثر نفعًا) للسياقات. وكما يروي ستيوارت هول (Hall, 1990, p. 16):

«ما اكتشفناه هو أنّ العمل التعدّدي التخصصات الجادّ لا يعني أن يرفع المرء راية التعدّدية التخصصية ثم يُقيم نوعًا من انتلاف بين زملاء من أقسام مختلفة، يجلب كلّ منهم تخصّصه إلى مائدة أكاديمية مفتوحة، يختار منها الطلاب ما يشاؤون من هذه الثروات. إنّ العمل التعدّدي التخصصات الجادّ ينطوي على مخاطرة فكرية تتمثّل في أن تقول لعلماء الاجتماع المحترفين إنّ ما يقولون إنّهم علم الاجتماع ليس هو كذلك. كان علينا أن ندرّس ما اعتقدناه نوعًا من علم الاجتماع يكون في خدمة من يدرسون الثقافة، شيئًا لم نكن نستطيع الحصول عليه من علماء الاجتماع المسّمين أنفسهم كذلك. ولم يكن الأمر قطّ مسألة أيّ التخصصات ستُسهّم في تطوير هذا الحقل، بل كيف يمكن زحزحة أو زعزعة سلسلة من الحقول التعدّدية التخصصات. كان علينا أن نحترم ونخرط في النماذج الإرشادية (paradigms) والتقاليد المعرفية، وفي أنماط العمل الإمبريقي والملموس داخل كلّ من هذه المجالات التخصصية، لكي نبيّن ما سمّيناه الدراسات الثقافية».

ولكي ننجز «اقتصادًا» أفضل من الاقتصاديين، ينبغي الانخراط في التعدّدية المتنوّعة للخطابات والمعارف والسلطات التخصصية، وكذلك فيما سأسمّيه - تيسيرًا - «الوقائع» الإمبريقية بكلّ تعقيدها ودقّتها²⁹.

أمّا النزعة الثانية فتتمثّل في الميل، تحت شروط التقشّف المالي وبيئة أكاديمية أخذة في المحافظة، إلى الانكفاء داخل التخصص الخاص، كما لو كان بالإمكان ممارسة التعدّدية التخصصية من داخل التخصص ذاته. والنتائج، يؤسفني القول، غالبًا ما تكون هزيلة، وإن بدت أحيانًا خلّاقة، فإنّها ليست مفيدة كثيرًا. بدلًا من ذلك، نحن بحاجة إلى إحياء وإعادة التفكير في إمكانات البحث التعاوني والتعدّدي التخصصات، في الوقت الذي نعيد فيه التفكير في تنظيم الخبرة ومعناها.

والنزعة الثالثة، التي لا تقل إشكالاً، هي الامتياز غير المتأمل لأشكال المعرفة الأكاديمية وإنتاج المعرفة داخلها. فنحن بحاجة إلى التفكير أكثر في علاقتنا، بوصفنا منتجي معرفة، بأولئك الذين يُنتجون معارف خارج الأكاديمية. وعلينا أن نُسهّم في إنشاء ممارسات للترجمة تُمكننا من تشكيل أنماط جديدة من الحوار والتحليل والنقد، وأن نفعّل ذلك على الصعيدين الدولي والعالمي³⁰.

إنّ إنجاز نوع مختلف من «الاقتصاد»، اقتصاد اقتراني، يقتضي الاعتراف بأنّ الاقتصاد ليس مفرط التعيين فحسب، بل هو أيضاً متعدّد، وعلانقي، وخطابي. فعلى سبيل المثال، إذا أردنا إزالة الغموض (demystify) عن كلّ من الاقتصادات وعلم الاقتصاد، فعلينا على الأرجح أن نميّز على الأقل أربع إشكاليات:

1. الاقتصادية (economism): أي افتراض أنّ الاقتصاد (سواء فهم بوصفه نمط إنتاج، أو صراعات طبقية، أو زيادة أعمال، أو تكنولوجيا، أو تمويل، أو أسواق) هو المحرّك للتاريخ؛ وهذا ينبغي نقده بمفهوم فرط التعيين (overdetermination).

2. مركزية الرأسمال (capitalocentrism): أي افتراض أنّ الرأسمالية كيانٌ مفرد وواحد الانتشار، وهو ما ينبغي استبداله بالاعتراف بتعدّد الرأسماليات، بل وتعدّد الممارسات والتشكيلات الاقتصادية ذاتها (Gibson, 1996).

3. الإنتاجية (productivism): أي افتراض أنّ الإنتاج هو جوهر الاقتصاد، ومن ثمّ المصدر الأساسي أو الوحيد للقيمة؛ وهذا ينبغي أن يُستبدل بالاعتراف بتشتت القيمة وطرائقها.

4. الجوهرانية الاقتصادية (economic essentialism): أي افتراض وجود تمييز ثابت وكوني بين الممارسات أو العلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية؛ وهذا ينبغي أن يُستبدل بالاعتراف، ليس فقط بأنّ العلاقات الاقتصادية ذاتها خطابية جزئياً، بل بأنّ «الاقتصادي» هو دائماً فئة مُنتجة علانقياً.

وعليه، فإنّ الاقتصاد (وكذلك الفئات الاقتصادية مثل الرأسمالية أو العمل) ليس أبداً «اقتصادياً» فحسب، بل هو دائماً اجتماعي وسياسي وثقافي في آنٍ معاً. فالرأسمالية، بوصفها فئة مجردة، لا تصف شكلاً محدّداً للاقتصاد، بل تُحيل إلى مجموعة من الإمكانيات لتنظيم التشكيلات الاجتماعية (من منظورٍ معيّن لا يمكن فهمه إلا اقتراينياً). ولا بدّ من النظر، لا إلى التمفصلات فحسب، بل إلى أشكال التمفصل بين الخطابات والممارسات المختلفة، وإلى العلاقات القائمة بينها، من تفاوض، وتباعد (distanciacion)، وتسوية، وتهميش، إلخ.

كما ينبغي النظر إلى العلاقات والممارسات الاقتصادية بصورة ملموسة، متموضعة على مسارات تاريخية معيّنة، وفي مواقع جغرافية ومؤسسية محدّدة. ونتيجةً لذلك، ينبغي أيضاً النظر إلى العلاقات بين مختلف الفاعلين والمؤسسات والممارسات والخطابات عند تقاطع الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية. أي إنّه يتعيّن دراسة التشكيل الاجتماعي في أجهزته الملموسة (تشكيلاته الخطابية) وفي كليّته الاقترانية³¹ كما ينبغي الانفتاح على إمكان مضاعفة الاقتصادات بتعدّد فضاءات وأمكنة حياة الناس³².

وكما أنّ إعادة التفكير في الاقتصادات وعلم الاقتصاد أمرٌ ضروري، أرى أنّه من الضروري أيضاً إدخال أسئلة علم السياسة إلى قلب الدراسات الثقافية. وهذا يقتضي ليس فقط إعادة تنظير السلطة، بل أيضاً إعادة التفكير في مفاهيم

السياسة، والدولة، والحكم بالمعنى الأضيق³³؛ فكثيرًا ما نعتمد نماذج مشكوكًا فيها لأجهزة الدولة وأنماط الحكم، وللمجتمع المدني والفقهاء القانوني، في فهم قضايا حاسمة مثل الحقوق، والجماعات، والتنظيمات السياسية. وكثير من التحفظات والتعقيدات التي أشرتُ إليها فيما يخص الاقتصاد تنطبق بالقدر نفسه على محاولة إعادة التفكير في تلك «الموضوعات» والعلاقات والأجهزة التي يدعي علم السياسة السيادة عليها، وهو مفهوم آخر، بالمناسبة، يحتاج إلى مزيد من التأمل الثقافي والسياقي.

ومرة أخرى، لا أقصد إنكار وجود أعمال مهمة تُنجز حول هذه القضايا. بل أريد احتضانها. إنني أجادل بأنه ينبغي أن تنتقل إلى مركز الدراسات الثقافية، وأن نُضيق ونوسع في آنٍ معًا تصوّرنا لما ينبغي أن يدخل ضمن التشكيلات المستقبلية لهذا الحقل. ولا أقترح أن نتخلّى عن أبحاثنا حول الإعلام، والثقافة الشعبية، وسائر أشكال الثقافة النصّية. ففي أماكن كثيرة، لا تزال هذه الأشكال مهمة بعمق، وغالبًا بالطرائق نفسها التي حلّلتها الدراسات الثقافية في أفضل تجلياتها. غير أنني أرى أنها، في بعض السياقات، لم تعد مهمة بالطريقة ذاتها؛ ومن ثمّ أقترح أنّ طرائق مساءلتنا للممارسات والنصوص الثقافية، والأسئلة التي نطرحها عليها، والفئات (المفاهيم) التي تمكّن أو تعيق أسئلة بعينها، والأدوات النظرية والنقدية التي نستعملها (وهي دائمًا وسائل لإدارة التعقيد والطارئية)، قد لا تكون استجابات ملائمة للثقافة في الاقتران الراهن.

وقد نحتاج إلى طرح أنواع مختلفة من الأسئلة، مع الاعتراف بأنّ «حروب الثقافة» ليست، في نهاية المطاف، حول الأيديولوجيا، وأنّ الأيديولوجيا أصبحت إلى حدّ كبير مسألة إدارة داخلية للتحالفات السياسية؛ ومع الاعتراف بأنّ الثقافة لم تعد الموقع الفريد، أو الفريد الأهمية، لتشكّل الذوات والهويات؛ ومع الاعتراف بأنّه، بلغةٍ سياسية واقتصادية مباشرة، فإنّ وسائل الإعلام تكذب وضُبط كذبهم مرارًا، وأنّ الناس يبدون، من وجهٍ ما، وكأنهم يختارون أن يتصرّفوا بوصفهم «حمقى ثقافيين» (يتصرّفون كما لو كانوا يصدّقون الأكاذيب، حتى وهم يعلمون أنّ وسائل الإعلام تكذب)؛ ومع الاعتراف بأنّ وسائل الإعلام مندمجة اندماجًا كاملًا في الرأسمالية الشركتية، في الوقت الذي يُعاد فيه تعريف العلاقة بين السياسة والثقافة (العام والخاص، المعلومة والترفيه، إلخ)؛ وبأنّ طبيعة الهوية الثقافية والاستثمار فيها آخذان في التغيّر، في الوقت الذي يُعاد فيه على نحوٍ جذري تمفصلها بالهويات السياسية والاقتصادية، وشروط إمكان الفعل (agency) ذاتها.

ونظرًا إلى السياقية الجذرية التي تُعرّف الدراسات الثقافية، يبدو غريبًا أنّها قد تصلّبت في كثير من الأحيان إلى مجموعة من الافتراضات بشأن فاعلية الثقافة الشعبية ووسائل الإعلام، وموقعهما في التشكيل الاجتماعي والحياة اليومية. فهل من الضروري دائمًا أن يتعلّق الناس بالثقافة عبر النصوص، وأن تكون فاعليتها دومًا عبر سيرورات الدلالة وتشكيل الذوات؟ وهل وسائل الإعلام دائمًا شاشات تُسقط عليها صور واقعي خارجي، كمرسحٍ للتمثيل؟ لا أنكر أنّ هذا كان، في سياقات معيّنة، نمطًا مهمينًا لعملها، لكنني لا أظنّ أنّ الأمر كان كذلك دائمًا، ولا أنّه لا يزال كذلك.

لقد أصبحت قطاعات واسعة من الثقافة عاديةً إلى حدّ كبير، واستُوعبت في الحياة اليومية إلى درجة أنّها غدت "متبقية" (residual) غير ذات شأن، بالمعنى الذي يقصده هنري لوفيفر (Henri Lefebvre). وليس هذا استيعابًا داخل السياسة أو الاقتصاد، بل إعادة تموضع تُفكّك هويات الثقافة، وقوّتها في إحداث الأثر، وفاعليتها. ولستُ أقول إنّ الثقافة تُدمج في مركّب عسكري-صناعي-ترفيهي (وإن كان ذلك قد يكون صحيحًا)، بل إنّ وجودها ذاته بوصفها (مجموعة من)

تشكيلات خطابية يُعاد بناؤه، نتيجةً لموضعٍ علائقيٍّ جديد، بوصفه جزءًا من بنية إحساس ناشئة، حتى وهي تشارك في إعادة تنظيم الحياة اليومية.

ويبدو لي أنّ الإعلام والثقافة الشعبية يصبحان، في آنٍ معًا، أقلَّ أهمية، من حيث أسئلة الأيديولوجيا، أو الهوية (الإثنوس)، أو بوصفهما مواقع ذات معنى للفعل، وأكثر أهمية بطرائقٍ أخرى لم تُستكشف بعدُ على نحوٍ كافٍ³⁴. ومع ذلك، ينبغي أن نقوم بكلّ هذا من دون التخلّي عن المكاسب التي حقّقناها! فلا ينبغي لنا أبدًا أن نوافق أولئك الذين يجادلون بأنّ أسئلة الثقافة والهوية كانت، ولا تزال، مجرد تشبّهات غير ضرورية عن «العمل الحقيقي» لفهم السياق المعاصر وتحويله.

خاتمة

غير أنّ من الواضح أنّ حتى هذه الدعوة لا تذهب بعيدًا بما يكفي، تمامًا كما أنّ أوصافي أنا نفسي للصراع المعاصر حول الحداثة (أعلاه) أخفت في مسألة بعض الفئات (الحداثيّة) التي تُشكّل بدورها بديهيّتي الخاصة، سواء بوصفي باحثًا في الدراسات الثقافية، أو بوصفي ذاتًا حديثهً من نمطٍ معيّن. لقد حاولتُ أن أشير إلى أنّ المهمة الحقيقية للدراسات الثقافية ليس تحليل الأحداث الاقتصادية أو السياسية أو حتى الثقافية في ذاتها، بل تحليل الاقتران، وبوجه خاص «حرب المواقع» التي نحن منخرطون فيها سلفًا، والصراعات المعقّدة الرامية إلى تحويل، أو إعادة تمفصل، حداثيّةٍ أخرى.

غير أنّ الاعتراف بأنّ الدراسات الثقافية تنطوي على تحليل اقتراني يقتضي منّا إعادة التفكير في الفئات ذاتها التي نستخدمها، فئاتٍ أساسية في عملنا مثل «الاقتصادي» و«السياسي». كيف يمكن إنجاز الدراسات الثقافية من دون تشييء هذه الفئات، أو التعامل معها بوصفها أشياء قائمة هناك في الخارج، أو مستويات حقيقية و متميزة، كما فعلتُ أنا، للأسف ولكن بوضوح؟ وهذا صحيح، بالطبع، بالنسبة إلى مفهوم «الثقافة» بقدر ما هو صحيح بالنسبة إلى الاقتصاد. وكما يقول عالم الأنثروبولوجيا الكولومبي إدواردو ريستريبو (Eduardo Restrepo) «الثقافة هي أعمق وأصلب صخرة في بديهيّتنا»³⁵.

وهذه ليست سوى بداية جهدي لفهم التحدّيات النظرية التي تواجه الدراسات الثقافية في الاقتران المعاصر. وقد يقودنا ذلك، لا إلى دراسات ثقافية ما بعد أنثروبولوجية) كما اقترح بول غيلروي (Paul Gilroy) فحسب، بل ربما إلى دراسات ثقافية «ما بعد ثقافية» (أو على الأقل ما بعد ثقافية). غير أنّ الأمر لا يقلُّ أهمية أن تعيد الدراسات الثقافية النظر في مسألة كيفية تنظير الكليّة الاجتماعية (والاختلافات التي تتمفصل داخلها) ضمن ممارساتها، انطلاقًا من افتراض السياقية أو العلائقية (أي افتراض ليس فقط أنّ أي «حدّ» أو «عنصر» يُعرّف بوصفه أثرًا للعلاقات التي تُشكّله، بل أيضًا أنّ العلاقات تسبق العناصر وهي أكثر واقعية منها).

فمسألة الكليّة، أو الوحدة المتفصلة، أو الوحدة في الاختلاف، هي مسألة السياق ذاته. وقد نتفق على أنّ السياقية تقتضي أنّ الحدث ليس شيئًا في ذاته. فهو يكون ما هو عليه، لنقل، ممارسة اقتصادية، وممارسة اقتصادية من نوع معيّن، فقط ضمن مجموعة من العلاقات. وبهذا المعنى، فإنّ كلّ الأحداث، وكلّ الممارسات، هي تكاثفات، ووحدات متمفصلة، ووقائع مفرطة التعيين. ينبغي أن ننطلق من الطارئية التي هي نتيجة السياقية الجذرية. لكن ينبغي أيضًا أن ننطلق من الاعتراف بخطابية السياق الضرورية، وبخطابية الكليّة الاجتماعية، وبخطابية كلّ عنصر (سياق، تشكيل، أو جهاز)

داخلها. فجميع الأحداث والتشكيلات هي سياقات متغيرة داخليًا، وصولًا إلى التشكيل الاجتماعي ذاته بوصفه وحدة متمفصلة.

ومع ذلك، قد يظلّ مفهوم «السياق» نفسه غير مُنظَّر على نحوٍ كافٍ، وبطريقة سياقية. 36 فنحن لم نُوفِّق بعدُ بين افتراضين بنيويين عميقين بشأن طبيعة السياق: من جهة، السياق مكانيّ، يحدّد إقليمًا؛ ومن جهة أخرى، السياق علائقيّ، يتكوّن دائمًا من مجموعات ومسارات من العلاقات الاجتماعية والعلائقية. وإذا كانت السياقات دائمًا مكانية وعلائقية في آنٍ معًا، 37 فلا سبيل إلى تحديد فصلٍ ثابت بين الداخل والخارج؛ ومع ذلك، ينبغي أن نكون واعين بوجود فضاءات متميزة للصلاحيّة أو الارتباط، ودوائر للملاءمة، حتى وإن كانت هذه الفضاءات مترابطة دائمًا. أي إننا لا نستطيع ببساطة أن نُطابق السياقات بالمحليّ أو بالمكان، كما لو كانا مُعرّفين بواسطة نوعٍ من الفورية والداخلية. فالسياقات ليست جزئيًا من النظام والمعنى وسط فراغٍ خالي. وكما تسأل دورين ماسي (Massey, 2004, p. 11):

"إذا كانت هويات الأماكن هي بالفعل نتاج علاقات تمتدّ إلى ما يتجاوزها بكثير (إذا فكّرنا في الفضاء/المكان من حيث التدفقات واللات) واصل بدلاً من التفكير فيهما بوصفهما أقاليم فحسب، فما الذي ينبغي أن تكون عليه العلاقة السياسية بتلك الجغرافيات الأوسع للبناء؟"

إنّ هذه الرؤية «الدولوزية» للفضاء والمكان، التي تؤكّد علائقيتهما، وتربطهما، وقبل كلّ شيء تعدّدتهما، تنطوي بلا شك على تبعات جادّة للتفكير في السياق بوصفه فئة تحليلية وكذلك سياسية.

إنّ التفكير في السياق على نحوٍ سياقي يعني أنّ الدراسات الثقافية، في انخراطها النظري مع تعقيدات الاقتران الراهن، قد تحتاج إلى إعادة التفكير في إمكان الحديث عن التشكيل الاجتماعي بوصفه كليّة. وذلك لتجاوز حدود القراءة الراهنة للنظرية الألتوسيرية للتشكيل الاجتماعي، بقدر ما تعيد هذه الأخيرة إنتاج الافتراضات أو البنى التي ميزت أشكالاً أقدم من الحدائفة في وجوه حاسمة عديدة³⁸.

لقد أفضت محاولة لوي ألتوسير (Louis Althusser) التفكير في فرط التعيين والكليّة معًا إلى ارتداده نحو نموذج «البنية في الهيمنة» و«الاستقلال النسبي»، وهو نموذج مهتدّد دائمًا بالانزلاق إلى تصوّر مستويات جوهربية ومعزولة، الأمر الذي قاد بعض من تبعوه إلى بحثٍ لا ينتهي عن خصوصية كونية. إنّ تهديد الفوضى واللايقين الجذري اللذين يصاحبان مفهوم فرط التعيين كان لا بدّ من تعويضهما بفكرة بنية مؤلّفة من أجزاء محدّدة سلفًا. وقد يُقال بالطبع إنّ التمييز بين المستويات المختلفة هو تمييز تحليلي فحسب، غير أنّي أرى أنّ هذا يعيد إنتاج ممارسة الحدائفة الأوروبية ذاتها التي تُنازع من جميع الجهات. وبدلاً من ذلك، ينبغي فهم هذه التمييزات، والخصوصيات التي تنطوي عليها ضمناً، وكذلك الكليّة التي تتمفصل داخلها، فهماً اقترانيًا.

فليس فقط أنّ إقامة التمييز بين الاقتصاد والثقافة هي نفسها اقترانية، بل إنّ معنى أن تكون ممارسة ما «اقتصادية» (ومن ثمّ أين يمكن تموضع أيّ ممارسة داخل الكليّة الاجتماعية) هو أيضًا مُعرّف اقترانيًا. وربما كانت الرغبة ذاتها في «تسمية» كلّ ممارسة وتحديد موقعها، وإسناد فاعلية مناسبة لها، تعبيرًا عن الحدائفة عينها التي يجري تحدّيها في الصراعات الاقترانية المعاصرة. وما اقترحتة ضمنيًا في هذه الورقة هو أنّ مفهوم «الحدائث البديلة»، لا الحدائفة المفردة، قد يكون سبيلًا مثمرًا لإعادة التفكير في الوحدة المعقّدة والمتصدّعة للكُلّ، ولإعادة التفكير في تمفصل الخطابي) مثل «بنية

الإحساس» عند رايمون ويليامز (Raymond Williams) وغير الخطابي. إنَّ «الحدائث البديلة»، في تصوّري، هي نظرية اقتراعية للكليّة الاجتماعية. وهكذا أعود إلى البداية، السياق والاقتران³⁹.

وقد آن الأوان أيضًا لأن نبدأ، جماعيًا، في الإسهام في النقاشات العامة انطلاقًا من عملنا بوصفنا مثقفين وباحثين في الدراسات الثقافية، حول ما يجري، وحول إمكانات مستقبل أفضل. وأؤكد على «مواقفنا بوصفنا مثقفين وباحثين» لأنني أعتقد أنّ من مسؤوليتنا أن نصل إلى فهم أفضل لما يجري، وهذا يعني أن نكون مستعدين لوضع تأويلاتنا المسلمّم بها واستنتاجاتنا السياسية جانبًا، لكي نفتح أنفسنا لاحتمال أن نكون مخطئين، فكريًا و/أو سياسيًا، من أجل المساعدة في العثور على مسارٍ مختلف نحو مستقبل أفضل. وقد تعمّدتُ أن أتجنّب الدعوة إلى «المثقفين العموميين» (public intellectuals) لأنني لا أريد أن أُصدر حكمًا مسبقًا على الأشكال المتنوّعة والفعّالة التي قد تتّخذها مثل هذه التداخلات. فلا أفترض أنّ علينا جميعًا أن نبدأ بكتابة كتب موجهة إلى جمهور عام، أو أن نصبح حضورًا إعلاميًا. قد يكون من الأجدى تكوين أنواع جديدة من التحالفات مع مواقع أخرى لإنتاج المعرفة والنشاط السياسي. إنني أدعو فقط إلى أن يجري هذا النقاش.

وفي الختام، دعوني أشرح العنوان الفرعي لورقتي، «ما المشكلة في نيويورك؟». إنني أحيل هنا إلى كتاب توماس فرانك (Thomas Frank) الصادر سنة 2004، (What's the Matter with Kansas?)، الذي مثل، للأسف، في كثير من الأحيان تحليلًا تقدّميًا نقديًا بديلًا قبل الانتخابات الأمريكية سنة 2004 وبعدها. وفي حجّتي، فإنّ جواب سؤال فرانك: ما المشكلة في الناس الذين يعيشون فيما يُسمّى «الولايات الحمراء»؟ 40 هو: لا شيء. فكونهم يختلفون مع التقدّميين لا يعني أنّ هناك شيئًا «خاطئًا» فيهم.

ومن جهة أخرى، قد يكون ثمة شيء خاطئ في الناس الذين يعيشون في ما يُسمّى «الولايات الزرقاء» إذا كانوا يعتقدون أنّ ثمة شيئًا «خاطئًا» في المحافظين (في كانساس) لمجرّد أنّهم يصوّتون أو يفكّرون بطريقة مختلفة. فالصراعات السياسية لا يمكن اختزالها إلى خيارٍ بسيط بين صواب وخطأ، مهما كنا، في بديهيّتنا السياسية والأخلاقية اليومية، نميل إلى الاعتقاد بذلك. وبوصفنا مثقفين سياسيين، علينا أن نجد سببًا للمضيّ قُدّمًا، سواء في عملنا الأكاديمي أو في المجال العمومي.

وأختم باقتباس بليغ من دايفيد سكوت (David Scott, 1999, p. 223)، يُلخّص تحدّي موقعنا الراهن كمثقفين سياسيين ويدعونا إلى احتضان إمكانات أخرى:

"لقد انتهى ذلك الحلم. ولذلك علينا أن نسأل أنفسنا... هل نريد أن نواصل السير في خطّ هذا الانشغال...؟ علينا أن نسأل أنفسنا ما الذي سنجنّيه من الاستمرار في تعميق فهمنا لحيّزٍ مفهومي أصبحت معالمه مألوفة لدينا إلى هذا الحدّ، والذي تسير بصائرنا سريعًا نحو التحوّل إلى أرثوذكسية جديدة. علينا أن نسأل أنفسنا ما إذا لم يكن من الأجدى أن نحاول توسيع الحدود المفهومية ذاتها عبر تغيير هدف نقدنا. فهذا، في تقديري، هو تحدّي حاضرنا... مجال جديد تصبح فيه مجموعة جديدة من الانشغالات مرئية، مجموعة لا تُعرّف بقدر ما تُعرّف بسياسات الإيستمولوجيا، بل بتجديد السؤال النظري عن السياسي".

الهوامش

1. قُدِّمت هذه الورقة أولاً بوصفها المحاضرة الرئيسية في المؤتمر الخامس (Crossroads in Cultural Studies)، أوريانا، إلينوي، 2004. وقد جرى تفصيل بعض أفكارها في محاضرتي «Stuart Hall, cultural studies and the philosophy of conjuncturalism»، التي أُلقيت في (University of the West Indies - Jamaica) في صيف 2004، وستُنشر في: Kingston: Ian Randle) *Culture, politics, race and diaspora: The thought of Stuart Hall*, Brian Meeks (Ed.) (2006). كما أودَّ أن أشكر ستيوارت هول (Stuart Hall) وإدواردو ريستريبو (Eduardo Restrepo) ودورين ماسي (Doreen Massey) وجون إيرني (John Erni) وراينر وينتر (Rainer Winter) على تعليقاتهم النقدية القيِّمة على المسودَّات الأولى، وكذلك زملائي (John Pickles, Arturo Escobar) وطلبة الدراسات العليا على النقاشات المتواصلة.
2. أشير هنا إلى مجالات مثل دراسات الجمهور (audience studies) ودراسات الاستهلاك (consumption studies) ودراسات الثقافات الفرعية (subculture studies)، إلخ، وكذلك إلى بعض أشكال تشييء (reification) سياسات الهوية.
3. أستخدم هذه العبارة للإشارة في آنٍ معاً إلى صلةٍ بمشروع ميشيل فوكو (Michel Foucault) وإلى مسافةٍ عنه. فمع أنني أرى فوكو سياقياً جذرياً، فإنَّ نظريته في السياق - ومستوى التجريد الذي يعمل عليه - يختلفان اختلافاً ملحوظاً عمَّا أقدمه هنا بوصفه ممارسةً للدراسات الثقافية. وبعبارة مبسَّطة، لا يعمل فوكو على مستوى الاقتران (conjuncture)، بل على مستوى ما يمكن أن نسمِّيه - مع إيماءة إلى مارتن هايدغر (Martin Heidegger) - الحقبة (epoch)، وإن كانت حقب فوكو ليست مطابقة تماماً لحقب هايدغر.
4. انظر لاكلاو: (1996) Laclau.
5. مع أنني أستند أساساً إلى أعمال وأقوال ستيوارت هول (Stuart Hall)، أعتقد أنَّ هذا الالتزام ظاهر عمومًا في أعمال مركز الدراسات الثقافية المعاصرة (Centre for Contemporary Cultural Studies)، وكذلك لدى شخصيات أخرى في الدراسات الثقافية مثل رايمون ويليامز (Raymond Williams). وأودَّ أن أكون واضحًا هنا: لا أدعي أنَّ ويليامز، أو جميع من انخرطوا في المركز في بداياته، كانوا سياقيين جذريين على نحوٍ واعيٍّ بذاته. لكنني أرى أنَّ الممارسة نفسها كانت تشير إلى ذلك الاتجاه، حتى وإن لم تكن المفردات الوصفية متاحة بعد. وبالطبع، كان هذا الالتزام أقوى أو أضعف (وأكثر أو أقلَّ وعياً) باختلاف الممارسات والممارسين. وكما قال لي ستيوارت هول مؤخرًا (محادثة شخصية، 10 أبريل 2005): «لا تثق في الراوي، بل ثق في الحكاية».
6. لا أرى كثيرًا من الأدلة على أنَّ معظم ما يُسمَّى بالدراسات الثقافية، ليس فقط في الولايات المتحدة بل أيضًا في أجزاء كثيرة من شمال الأطلسي (الأورو-حدائي)، قد مرَّ بلحظة التأمل الذاتي هذه. بل إنَّ العمل النقدي كثيرًا ما أنتج نوعًا آخر من الانغلاق، بتحويل التأمل الذاتي إلى انغماس ذاتي، أصبح شديد الانكفاء إلى الداخل والشخصي. وكما لاحظت

- دورين ماسي (Doreen Massey) (محادثة شخصية، 18 أبريل 2005)، أصبح من السهل جدًا على المثقفين النقديين التركيز على أسئلة الهوية والذاكرة الشخصية - الداخلية - وعلى الغرب والمدن التي يعيش فيها المؤلفون.
7. ستيوارت هول (Stuart Hall)، محادثة شخصية، 10 أبريل 2005.
8. قد يختلف هذا قليلاً عن مفهوم فوكو لعلاقات اللام-علاقة (non-relation).
9. يرتبط النموذج الاقتراني للدراسات الثقافية الذي أشير إليه هنا عادةً بالأعمال المنجزة في بريطانيا حول قطبي العرق والتأثيرية، لدى هول Hall (1988) وغيلروي Gilroy (1987) وكلارك Clarke (1991) وغيرهم، في أعمال نموذجية مثل هذه تتجاوز مجرد نموذج اقتراني للسياقية في الدراسات الثقافية؛ فقد لعبت مفاهيم مثل الهيمنة، والحسن العام، والمثقف العضوي، إلخ، دورًا مهمًا في تحويل الدراسات الثقافية ومقاربتها للصراعات السياسية المعاصرة. وأضيف أن فوكو كثيرًا ما يُقرأ من دون مفهوم التمفصل (articulation) - ومعه مفهوم الوحدة المتميزة (أو الكليّة). انظر: Gilles Deleuze, *Society Must be Defended* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1988)؛ و Michel Foucault, *Society Must be Defended* (New York: Picador, 2003).
10. ستيوارت هول وبيل شوارتز (Stuart Hall and Bill Schwarz)، مقابلات غير منشورة، 2004.
11. إن النظريات - مثل الاقترانية - التي تفترض اجتماعية متصدّعة، ينبغي لها، في تقديري، أن تواجه السؤال - الصريح عند ماركس (Marx) وفير (Weber) ودوركايم (Durkheim)، إلخ - عن كيفية إمكان المجتمع من دون وحدة مفترضة تضمنها تصوّرات مثل التضامن الميكانيكي أو المشتركات المفترضة في صور «الجماعة». كيف يكون المجتمع ممكنًا إذا افترضنا الاختلاف، وعدم الإجماع، بل وحتى قدرًا من النسبية المحدودة؟ من المفترض تجنّب كليّ من الطوباوية الثورية العنيفة في بعض قراءات ماركس، وسرديات الشرعنة الذاتية للتضامن العضوي (الأساس التعاقدية للعلاقات الاجتماعية) أو البيروقراطية. كيف يكون مجتمع قائم على الاختلاف وعدم الإجماع ممكنًا من دون عنفٍ دائم؟
12. ستيوارت هول وبيل شوارتز (Stuart Hall and Bill Schwarz)، مقابلة غير منشورة، 2004.
13. ستيوارت هول وبيل شوارتز (Stuart Hall and Bill Schwarz)، مقابلة غير منشورة، 2004.
14. يتيح هذا إمكان إعادة التفكير اقترانيًا في ثنائية الخاص/العام.
15. ينبغي أن نبحت في الشكل الناشئ لما سمّاه كارل شميت (Carl Schmitt) «نوموس» (nomos) العالم. انظر: Paul Gilroy, *Postcolonial Melancholia* (New York: Columbia University Press, 2004).
16. لا أقترح هنا علاقة ضرورية بين المعرفة والسياسة، بل أشير إلى إمكان تمفصلهما. وأشكر إدواردو ريبستريبو (Eduardo Restrepo) على تنبيهه إلى هذه النقطة.
17. ستيوارت هول وبيل شوارتز (Stuart Hall and Bill Schwarz)، مقابلات غير منشورة، 2004.

18. أدرك أنّ كثيراً مما أصفه - بغير سخاء - بالمملّ ليس مملاً لكثيرين غيري. وأعني بالمملّ: غير ذي صلة سياسية، مبسّطاً على نحوٍ مفرط، قائماً على ضمانات فكرية وسياسية مسبقة، فاقداً للتمفصل الفريد بين النظري والإمبريقي الذي يميّز أفضل ما في الدراسات الثقافية، ومن ثمّ عاجزاً عن النفاذ إلى التعقيدات الملموسة للاقتراح.
19. ليس واضحاً ما الذي حدث لـ«الإحساس» في مفهوم «بنية الإحساس» لدى ويليامز.
20. وقد انفتح هذا مؤخراً على مركزٍ بديل ناشئ - ومثير للاهتمام - للدراسات الثقافية، أكثر انخراطاً سياسياً، مبنياً عند تقاطع الحركات الاجتماعية والنشاط المجتمعي، غير أنّي لا أظنّ، في نهاية المطاف، أنّ هذه الصياغة تتجاوز المشكلات التي أصفها هنا.
21. بالمعنى الألتوسيري لا الفوكوي.
22. أشكر تشارلز أكلاند (Charles Acland) على مشاركتي بعض أبحاثه الجارية التي تبدو داعمة لهذه الفرضية.
23. هل يساعد هذا في تفسير استمرار النزعة العميقة المناهضة للشيوعية في الولايات المتحدة، في حين تسمح ظاهرياً بوجود تمفصلات للفاشية داخل فضائها السياسي والجغرافي؟
24. كما في مفهوم لاكلاو وموف (Laclau and Mouffe) للحدّ الفاصل (frontier)، أو من حيث منطلق الاختلاف (أو الإدماج) وتهديد التعدّي. إنّ مثل هذه الحلول الشكلانية ليست سوى أمثلة على نزعة أوسع تفترض إمكان استبدال التحليل الاجتماعي بفئات فلسفية و/أو جمالية، كما لو كان العالم الاجتماعي يقدّم تجسيداّ لحلولنا النظرية.
25. انظر: Dubois, Black Reconstruction in America 1860-1880 (New York: Free Press, 1992).
26. على سبيل المثال، تشير أبحاثي مع الشباب إلى أنّ الأطفال اليوم ينظّمون علاقاتهم الموسيقية على نحوٍ مختلف. فإذا كان الأطفال في فترات سابقة منذ الحرب العالمية الثانية يميلون إلى تعريف أنفسهم عبر تعريفات حصرية لأذواقهم الموسيقية، فإنّهم اليوم يبدوون أكثر مرونة وسيولة وانتقائية في أجهزتهم الذوقية. ومن ثمّ، فإنّ كون المرء «هاوياً» مكرّساً بالكامل لنوع موسيقي واحد أصبح «غير رائع» (uncool) بصورة متزايدة. لا أدعي معرفة دلالة ذلك، لكنه يبدو متحدّياً لكثير مما اعتبرناه بديهياً بشأن كيفية اشتغال الموسيقى وأهميتها.
27. يمثّل عمل بوب جيسوب (Bob Jessop) حول «الاقتصاد السياسي الثقافي» (cultural political economy) مثلاً جيّداً على هذه الحدود.
28. في أفضل حالاته، كما في أعمال توني بينيت (Tony Bennett) وجيمس هاي (James Hay) وجورج يوديس (George Yudice) وتوبي ميلر (Toby Miller)، إلخ.
29. أوكد أنّي لا أفترض تعارض الإمبريقي مع الخطابي. أقصد فقط أنّ الإمبريقي لا يُختزل في الخطابي، بل يتجاوزه.

30. هناك تحليلات مثيرة ومتطورة تُنجز خارج الأكاديمية، حول حركة المنتدى الاجتماعي (Social Forum movement) وحركة العدالة العالمية (Global Justice movement) وحركة البريكاريا (precariat movement)، إلخ. وتأمل هذه المجلة في نشر ترجمات لبعض الأعمال حول مفهوم «البريكاريا» (precariat) قريبًا.

31. أعلن الاتحاد الأوروبي (EU) مؤخرًا أنه سيسمح للشركات بتقديم تقاريرها المالية وفق متطلبات المحاسبة في الولايات المتحدة بدلًا من متطلبات الاتحاد الأوروبي في ظروف معينة. ومن المثير للدهشة أنّ أحدًا ممن سألتهم لم يفهم معنى ذلك أو عواقبه، أو كيفية الحديث عنه بلغة الدراسات الثقافية. بعض هذا العمل جارٍ بالفعل - ففي الاقتصاد تزدهر الاتجاهات غير الأرثوذكسية، سواء في المدارس الماركسية (بما فيها مجموعة إعادة التفكير في الماركسية Rethinking Marxism group) أو في الاقتصاد المؤسسي والاجتماعي (بما في ذلك أتباع فييلن وبولاني وبروديل (Veblen, Polanyi, Braudel)، والاقتصاد النسوي، والجغرافيا الاقتصادية، وشبكات اقتصاديات ما بعد التوحد (post-autistic economics)، واقتصاد ما بعد الحداثة والتعقيد، وتواريخ الاقتصاد المختلفة، وحركات الاستقلال الذاتي، إلخ. وليس مستغربًا أن يُهمّش كثير من هذا العمل داخل التخصصات. لكن كان ينبغي لنا أن نعلم أنّ الوحدة الظاهرة للتخصصات تُخفي عادةً تنوعًا ثريًا. كما أنّ كثيرًا من الاقتصاد غير الأرثوذكسي غير مفيد للدراسات الثقافية. داخل الدراسات الثقافية والتخصصات القريبة (الأنثروبولوجيا، الجغرافيا، إلخ) هناك أيضًا كثيرون بدأوا بالفعل هذا العمل. وهناك تطورات مثيرة في كليات إدارة الأعمال (مثل أعمال حول تاريخ المحاسبة بوصفها تشكيلات خطابية).

32. انظر العمل المهم لجيبسون-غراهام (Gibson-Graham) هنا.

33. بعض هذا العمل جارٍ بالفعل داخل علم السياسة لدى باحثين متنوعين مثل: جودي دين (Jodi Dean) ومايك شابيرو (Mike Shapiro) وويندي براون (Wendy Brown) وويليام كونولي (William Connolly) وإتيان باليبار (Etienne Balibar)، إلخ.

34. قد أقدم مثلاً بسيطاً عن كيف غيّرت التحوّلات في توزيع الكتب (والنشر) أرضية الإمكانيات السياسية.

35. إدواردو ريبستريبو (Eduardo Restrepo)، محادثة شخصية، مايو 2005. وللبدايات في هذا المشروع، انظر مقالي «The Victory of Culture, part 1 (Against the Logic of Mediation)» (1998), pp. 3-30, vol. 3, no. 3 (1998), pp. 3-30.

36. لم نجر بعد نقاشًا حول كيفية استخدامنا لمفهوم السياق - ولم نناقش مزايا التصوّرات الفلسفية المختلفة للسياق (والاسمية): التاريخانية عند ماركس (Marx) (ونمط الإنتاج، أو الخرائط الإدراكية عند جيمسون (Jameson)، والتشكيل الخطابي (والرسم البياني diagram) عند فوكو (Foucault)، والوسط أو البيئة (milieu) (والتجميع الآلي (machinic assemblage) عند دولوز وغوتاري (Deleuze and Guattari)، ومفهوم «الوضعية» (situation) و«الفعل الرمزي» في البراغماتية، إلخ. ويبقى سؤال ما إذا كانت هذه التصوّرات جميعًا مفيدة بالقدر نفسه للدراسات الثقافية، وما عواقب تبني كلّ منها، سؤالًا مفتوحًا.

37. ومن ثم، فإنّ الالتزام بالعلائقية شرطٌ ضروري، لكنه غير كافٍ، للالتزام بسياقية جذرية.
38. انظر العمل المهم لوارن مونتاغ (Warren Montag) حول إعادة قراءة سبينوزا (Spinoza).
39. يمكن النظر هنا إلى العمل النموذجي في مشروع (InterAsia project)، أو إلى أعمال شبكات مختلفة في الدراسات الثقافية في أميركا اللاتينية، بما في ذلك مجموعة (Coloniality/Modernity). وسيخصّص عددٌ قادم من مجلة الدراسات الثقافية (Cultural Studies) بعض أعمال هذه المجموعة.
40. تشير «الولايات الحمراء» إلى الولايات التي دعمت أغلبيتها الانتخابية بوش (Bush) على كيري (Kerry). لكن الفحص الدقيق لأنماط التصويت يُكذّب تمامًا افتراض وجود ولايات حمراء وأخرى زرقاء (الأخيرة هي التي صوتت لكيري). فهذا الافتراض لا يتجاهل فقط تعددية وتعقيد النتائج الانتخابية (إذ صوت المواطنون لأكثر من منصب رئاسي واحد، وغالبًا وفق أنماط معقدة)، بل يُظهر أيضًا وجود مناطق حمراء وزرقاء داخل كل ولاية.

حول الترجمة

تقدّم هذه المقالة بوصفها ترجمة عربية علمية للعمل الأصلي المنجز من طرف لورنس غروسبورغ (Lawrence Grossberg) الموسوم بـ:

Does Cultural Studies Have Futures? Should It? (Or What's the Matter with New York?): Cultural Studies, Contexts and Conjunctures.

لقد أنجزت هذه الترجمة بهدف إتاحة هذا النص المرجعي لقراء العربية، ولا سيما الباحثين والطلبة المهتمين بالدراسات الثقافية، والنظرية النقدية، والسياسات الثقافية، ودراسات الإعلام والاتصال؛ وقد حرص المترجمان على نقل البنية الحجاجية والمفاهيمية للنص الأصلي، مع مراعاة مقتضيات الوضوح والدقة الاصطلاحية في اللغة العربية.

بيان إتاحة البيانات

لا تعتمد هذه الترجمة على بيانات تجريبية أو مجموعات بيانات مستقلة. وتتمثل مادتها الأساسية في النص الأصلي المنشور باللغة الإنجليزية، إضافة إلى الإحالات والمراجع الواردة فيه. لذلك، لا توجد بيانات بحثية إضافية مرتبطة بهذه الترجمة يمكن إتاحتها أو إيداعها في مستودع مستقل..

إحالة دقيقة إلى المصدر الأصلي

Grossberg, L. (2006). *Does cultural studies have futures? Should it? (Or what's the matter with New York?): Cultural studies, contexts and conjunctures*. *Cultural Studies*, 20(1), 1-32.
<https://doi.org/10.1080/09502380500492541>

بيان الدقة/التكيف

هذه الترجمة العربية تكيف لغوي وثقافي للنص الأصلي، وليست إعادة تأليف له. وقد سعى المترجمان إلى الحفاظ على مقاصد الكاتب، وبنية حججه، ومفاهيمه المركزية، مع اعتماد مقابلات عربية مناسبة للمصطلحات النظرية الأساسية مثل: السياق، الاقتران، التمهصل، الهيمنة، الحدثة الليبرالية، والحدثات البديلة.

وقد أُدخلت بعض الاختيارات التحريرية والاصطلاحية المحدودة بما ينسجم مع طبيعة العربية الأكاديمية، دون المساس بمضمون الأطروحة الأصلية. وأي خطأ محتمل في الفهم أو النقل أو التكيف الاصطلاحي يبقى من مسؤولية المترجمين.

الشكر والتقدير

يتقدم المترجمان بالشكر إلى هيئة تحرير مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية على إتاحة نشر هذه الترجمة ضمن فضاء علمي مفتوح، كما يثمنان الجهد الفكري الأصلي للباحث Lawrence Grossberg وإسهامه البارز في تطوير الدراسات الثقافية والنقاشات المرتبطة بسياقاتها واقتاراتها وتحولاتها.

الموافقة الأخلاقية

لا تنطبق الموافقة الأخلاقية على هذه المقالة؛ لأنها ترجمة/دراسة نظرية لا تتضمن مشاركة بشرية أو تجارب ميدانية أو بيانات شخصية.

مُساهمات المترجمين

أسهم عبد الباسط منادي إدريسي وربيح الكروي في إعداد الترجمة العربية، ومراجعة المصطلحات، وتدقيق الصياغة الأكاديمية، ومقابلة المفاهيم النظرية في النص الأصلي بما يلائم التداول العربي في حقل الدراسات الثقافية؛ كما شارك المترجمان في المراجعة النهائية للنص والموافقة على صيغته المنشورة.

بيان الإفصاح

يصرح المترجمان بعدم وجود أي تضارب مصالح مالي أو أكاديمي أو مؤسسي يمكن أن يؤثر في إنجاز هذه الترجمة أو في طريقة تقديمها.

التمويل

لم تلتق هذه الترجمة أي تمويل خاص من هيئات عامة أو خاصة أو غير ربحية. وقد أنجزت في إطار جهد علمي وأكاديمي مستقل.

نبذة عن المؤلف والمترجمين

لورنس غروسبورغ (Lawrence Grossberg) باحث أمريكي بارز في حقل الدراسات الثقافية ودراسات الاتصال، وأحد أبرز المساهمين في ترسيخ الدراسات الثقافية داخل السياق الأكاديمي الأمريكي. ارتبط اسمه بتطوير المقاربة السياقية والاقترانية في تحليل الثقافة، وبالاقتغال على قضايا الثقافة الشعبية، والسلطة، والسياسة الأمريكية، والحدثة، والتحويلات الاجتماعية المعاصرة. تتأثر أعماله بتقاليد مركز برمنغهام للدراسات الثقافية وبفكر ستيوارت هول، غير أنه طوّر مسارًا خاصًا يركّز على ضرورة فهم الثقافة ضمن علاقاتها السياسية والاقتصادية والتاريخية الأوسع. من أبرز أعماله: علينا أن نخرج من هذا المكان: المحافظة الشعبية والثقافة ما بعد الحدائثة؛ وإعادة كل شيء إلى موطنه: مقالات في الدراسات الثقافية، والدراسات الثقافية بصيغة المستقبل، وتحت غطاء الفوضى: ترامب ومعركة اليمين الأمريكي؛ ونُعد

كتاباته مرجعًا مهمًا للباحثين المهتمين بمستقبل الدراسات الثقافية وبقدرتها على تحليل الحاضر واستشراف إمكانات التغيير.

عبد الباسط منادي إدريسي: أستاذ وباحث حاصل على الدكتوراه في الأدب الإنجليزي، من جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، المغرب. صدر له عدة ترجمات عن الإنجليزية إلى العربية، ومقالات باللغة الإنجليزية تهتم بمواضيع الاستشراق، ما بعد الكولونيالية، التربية، وله مقالات صحفية حول شؤون فكرية واجتماعية أخرى.

ربيع الكرعي: باحث أكاديمي وأستاذ للتعليم الثانوي التأهيلي، حاصل على الدكتوراه في الفكر الإسلامي المعاصر من جامعة محمد الخامس بالرباط. يهتم بقضايا الفكر الإسلامي، والتربية، والإعلام، وتحليل الخطاب، وله خبرة في التدريس والإدارة التربوية والعمل الصحفي. صدر له عدد من المؤلفات والدراسات، من بينها: الفرق العقديّة في المغرب الأقصى حتى دولة الموحدين، والتربية وتحديات الإعلام ووسائطه المعاصرة.

الأوركيد ORCID

Abdelbassat MOUNADI IDRISSE  <https://orcid.org/0009-0008-5401-0075>

Rabie ELGORIE  <https://orcid.org/0009-0004-5442-6362>

المراجع

- Centre for Contemporary Cultural Studies. (1982). *The empire strikes back: Race and racism in 70s Britain*. Hutchinson.
- Clarke, J. (1991). *New times and old enemies*. HarperCollins.
- Clarke, J. (2004). *Changing welfare changing states*. Sage.
- Deleuze, G. (1988). *Foucault*. University of Minnesota Press.
- du Gay, P., & Pryke, M. (2002). Cultural economy: An introduction. In P. du Gay & M. Pryke (Eds.), *Cultural economy* (pp. 1-19). Sage.
- Du Bois, W. E. B. (1992). *Black reconstruction in America, 1860-1880*. Free Press.
- Foucault, M. (2003). *Society must be defended*. Picador.
- Frank, T. (2004). *What's the matter with Kansas?* Metropolitan Books.
- Frow, J., & Morris, M. (1993). *Introduction*. In *Australian cultural studies: A reader* (pp. vii-xxxii). University of Illinois Press.
- Gilroy, P. (1987). *There ain't no black in the Union Jack*. Hutchinson.
- Gilroy, P. (2004). *Postcolonial melancholia*. Columbia University Press.
- Gibson-Graham, J. K. (1996). *The end of capitalism (as we knew it)*. Blackwell.
- Gramsci, A. (n.d.). *Essential classics in politics: Antonio Gramsci* [DVD].
- Gregory, D. (2005). *The colonial present*. Blackwell.

- Hall, S. (1971). Introduction. In *The annual report of the Centre for Contemporary Cultural Studies* (1969-1971) (pp. 1-7). Centre for Contemporary Cultural Studies.
- Hall, S. (1978). Racism and reaction. In *Five views of multi-racial Britain: Talks on race relations broadcast by BBC TV* (pp. 23-35). Commission for Racial Equality.
- Hall, S. (1980). Race, articulation and societies structured in dominance. In *Sociological theories: Race and colonialism*. UNESCO.
- Hall, S. (1981). Notes on deconstructing 'the popular'. In R. Samuel (Ed.), *People's history and socialist theory* (pp. 227-240). Routledge & Kegan Paul.
- Hall, S. (1988). *The hard road to renewal: Thatcherism and the crisis of the left*. Verso.
- Hall, S. (1990). *The emergence of cultural studies and the crisis of the humanities*. October, 53, 11-23.
- Hall, S. (1992). Cultural studies and its theoretical legacies. In L. Grossberg, C. Nelson, & P. Treichler (Eds.), *Cultural studies* (pp. 277-294). Routledge.
- Hall, S. (1995a). Negotiating Caribbean identities. *New Left Review*, 209, 3-14.
- Hall, S. (1995b). Not a postmodern nomad. *Arena Journal*, 5, 51-70.
- Hall, S. (1997a). Politics, contingency, strategy. *Small Axe*, 1, 141-159.
- Hall, S. (1997b). Subjects in history: Making diasporic identities. In W. Lubiano (Ed.), *The house that race built* (pp. 289-299). Pantheon.
- Hall, S. (1998a). Aspiration and attitude; Reflections on black Britons in the nineties. *New Formations*, 33, 38-46.
- Hall, S. (1998b). Cultural composition: Stuart Hall on ethnicity and the discursive turn. *Journal of Composition Theory*, 18(2), 171-196.
- Hall, S., Critcher, C., Jefferson, T., Clarke, J., & Roberts, B. (1978). *Policing the crisis: Mugging, the state, and law and order*. Macmillan.
- Hoggart, R. (1969). Contemporary cultural studies. Centre for Contemporary Cultural Studies.
- Kuper, A. (1999). *Culture: The anthropologists' account*. Harvard University Press.
- Laclau, E. (1996). *Emancipations*. Verso.
- Massey, D. (2004). Geographies of responsibility. *Geografiska Annaler: Series B, Human Geography*, 86B(1), 5-18.
- Morris, M. (1990). Banality in cultural studies. In P. Mellencamp (Ed.), *Logics of television* (pp. 14-43). Indiana University Press.
- Scott, D. (1999). *Refashioning futures: Criticism after postcoloniality*. Princeton University Press.
- Simon, R. (n.d.). Gramsci's political thought: An introduction. Essential Classics in Politics [DVD].

Williams, R. (1989). The future of cultural studies. In *The politics of modernism* (pp. 151-162). Verso.